الاقتصادات الرقمية: توصيات لعمليات الدفع أون لاين

ترجمة: سارة الغرياني

لا يعبر البحث عن رأي المترجم ولا يعبر بالضرورة عن عمران

الاقتصادات الرقمية: توصيات لعمليات الدفع أون لاين

ترجمة: سارة الغرياني

المحتويات

- **مقدمة.**
- **موجز واف.**
- **المدخل.**

1. العوائق التي تحول دون توفير خدمات الدفع.
   1.1. البنية التحتية المحلية/ متطلبات التجهيز.
   1.2. فرض توطين البيانات.
   1.3. شروط الترخيص والأسهم للشركات الأجنبية.
   1.4. التوصيات: أفضل الممارسات والمبادرات والخطوات التالية.
2. - المعايير وقابلية التشغيل البيني.
   2.1. عدم تكافؤ اعتماد المعايير الدولية يخلق احتكاكا عبر الحدود.
   2.2. التوصيات: أفضل الممارسات والمبادرات والخطوات التالية.
3. الثقة والأمان.
   3.1. ارتفاع معدلات الاحتيال والمخاطر السيبراني.
   3.2. اللوائح المتعلقة بالأمن السيبراني.
   3.3. معايير مصادقة/ أمان متباينة.
   3.4. التوصيات: أفضل الممارسات والمبادرات والخطوات التالية.
4. الابتكار الذي يمكّن الرقابة.
   4.1. عدم وجود تنسيق دولي بشأن الإشراف على دفع المدفوعات بالتجزئة.
   4.2. التوصيات: أفضل الممارسات والمبادرات والخطوات التالية.

- **- الموجز**
- **- المساهمين**
- **- الهوامش**

مقدمة.

التجارة الرقمية الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ففي حين ألقت أزمة فايروس كورونا ظلالها على مستقبل التجارة العالمية وتجارة البضائع التقليدية والخدمات، فقد أظهر الاقتصاد الرقمي مقاومة، وسيعجل ذلك من وتيرة نقل الاقتصاد العالمي إلى رقمي في السنوات القادمة. وتتوسط عمليات الدفع الرقمي هذه النقلة، حيث تربط بين التجار والمستهلكين حول العالم، مما يتيح سبلا جديدة للتجارة العالمية.

والفضل يعود للتقنيات والمنصات الجديدة، فالمستهلكون اليوم غير مجبرين على الشراء من المجتمع المحلي مباشرة، أو من مدنهم أو حتى من دولتهم. وبالنظر إلى هذه المرحلة غير المسبوقة من الترابط، فلا عجب أن التجارة الإلكترونية عبر الحدود تستأثر الآن بالقطاع الأسرع نمواً في عمليات الدفع عبر الحدود.

هذا مهم خصيصا لتطوير المحال التجارية التي تنظر في ربط الأعمال والمشاريع التجارية الصغرى بالاقتصاد العالمي بأقل تعقيدات أو خلافات ممكنة.

ومع تزايد تبني الأعمال التجارية والمستهلكين لطرق الدفع الإلكتروني، تحرص هيئات التنظيم وواضعي السياسات على لعب دور مهم في جعل خدمات الدفع تنافسية، سلسة وآمنة.

ورغم أن طرق الدفع حول العالم الآن أيسر من أي وقت مضى، فهناك تحديات كبيرة تلوح في الأفق.

فالحواجز السوقية، والمعايير المتفاوتة، والتهديدات الأمنية وافتقار التنسيق الرقابي عبر الحدود كلها تهدد مستقبل نمو الاقتصاد الرقمي.

ويدرس هذا التقرير هذه المشكلات، وتزود واضعي السياسات بحلول ملموسة لتوجيه طرق الدفع عبر الحدود وأيضا لتشجيع التجارة الرقمية للنهوض بجهودهم لتبني النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

ويسعى هذا التقرير التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي لتوسيع نطاق العمل في مجال المدفوعات الرقمية، والذي يدعم النمو الشمولي في الاقتصاد الرقمي.

كما يستطلع هذا العمل طرق لتشجيع الاشتمال المالي، وقبول الدفع الرقمي والمبادلة العالمية، بحيث يغطي التكنولوجيات الحالية والناشئة، بالإضافة للعملات الرقمية.

وبالرغم من هذا الجهد، فإن هذا المنتدى يقر بأهمية جلب القطاعات الخاصة والعامة معا لتسريع فوائد الاقتصاد الرقمي.

وقد تم إعداد هذا التقرير بواسطة منصة تشكيل المستقبل التجاري والاقتصاد العالمي المترابط.

الملخص التنفيذي.

أتاح التوسع السريع إمكانية الوصول إلى الدفع الرقمي، الذي مكن المستهلكين من شراء البضائع والخدمات بكل سهولة من المستثمرين حول العالم.

أزمة الصحة العالمية الحالية لكوفيد 19 ستؤدي فقط إلى تسارع التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية عبر الحدود حيث تتقلص العقود المادية وتتمدد التجارة الرقمية.

على كل حال، فهناك تحديات عظيمة مستمرة للتجارة الرقمية وطرق الدفع عبر الحدود، متيحه فرصة أمام صانعي السياسات والجهات الرقابية في جميع أنحاء العالم لتقليل العقبات وتحسين الاتصالات ما بين الاقتصادات الرقمية عالميا.

وقد تم بناء هذا التقرير على المنتدى الاقتصادي العالمي الماضي، للبحث والاستفادة من المجتمع واسع النطاق لخبراء الدفع للمنتدى من أجل الانتقال إلى ما وراء التحديات لتوفير الحكومات بتوصيات ملموسة لتعزيز نمو الاقتصاد الرقمي بصورة شاملة. وكل توصية تتطرق إلى التحديات التي تواجهها كالتالي:

1. العوائق التي تحول دون تقديم خدمات المدفوعات.

التحدي: هناك عدد متزايد من المقاييس الحمائية، مثل متطلبات الهياكل الأساسية المحلية، وتوطين البيانات قسراً، ومتطلبات الترخيص والأحقية لشركات الخدمات الاجنبية، منع موفري خدمة الدفع الدوليين من جلب هذه الخدمات إلى السوق. وعلاوة على ذلك، تمنع هذه المقاييس المزودين المحليين من التوسع خارجيا، وهو أمر أساسي للمنشآت التي تسعى لترفع خدماتها للمستوى المطلوب.

التوصيات:

-تزويد، دعم و/ أو تمديد "المعاملة الوطنية" لموفر خدمة الدفع الرقمي.

- دعم الالتزامات لحماية التدفق الحر للبيانات مع ضمان رقابة الدخول للبيانات.

- ابتكار "ورقة مرجعية" لخدمات الدفع في منظمة التجارة العالمية.

- بحث إمكانية إنشاء مجلس إقليمي للمدفوعات لجمع القطاعات الخاصة والعامة معا.

2. المعايير وقابلية التشغيل التبادلي:

التحدي: بيئة طرق الدفع عبر الحدود الآن أكثر تنافساً وتعقيدا من أي وقت مضى غير أن التباين الرقابي والمعايير الرقمية قد زادت من الخلافات في سداد المدفوعات.

التوصيات:

- بحث اتفاقيات التجارة الرقمية من أجل النهوض بصلاحيات عمل مشترك أعظم.

- إنشاء توجيهات للخدمات المصرفية المفتوحة لتحفيز المنافسة والابتكار.

- تبني المعايير العالمية للبنية التحتية العامة.

- تبني معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

- العمل مع المجتمع الدولي عند تطوير معايير جديدة للتقنيات الجديدة والأنظمة الرقابية.

3. الثقة والأمان.

التحدي: طرق الدفع الإلكتروني مستهدفة بشكل مفرط من قبل احتيال وتهديدات أمن الفضاء الإلكتروني. ثم إن المشاريع الصغرى معرضة للخطر بشكل خاص. وزيادة على ذلك، فالعديد من السياسات التي تعمل على توثيق وتطوير أمن الفضاء الإلكتروني هي إما غير فعالة أو غير مجدية.

التوصيات:

- إنشاء شراكات بين القطاع العام والخاص على أمن الفضاء الإلكتروني.

- الحث على التعاون في مجال إنفاذ القانون وتحديث معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة.

- تعزيز فضاء إلكتروني صحي خلال البرامج القيادية الحكومية.

- العمل مع القطاع الخاص لتحقيق أهمية حماية المستهلك.

4. ابتكارات تمكينية رقابية:

التحدي: الإشراف الكافي على نظم الدفع هو مكمل لضمان وأمان النظام المالي. رغم أن، الرقابة الصارمة على الشركات العامة في عدة متاجر عادة ما تكون مفككة وغير منسقة، مؤدية إلى انعدام الكفاءة وانخفاض المنافسة.

التوصيات:

- دراسة تنسيق رقابي ثنائي وإقليمي ومتعدد الأطراف.

إن حركية طرق الدفع الإلكتروني متغيرة بصورة سريعة، مبتكرة شبكة مستقلة عن بعضها ولكن مترابطة بشكل قوي جداً. يجد هذا التقرير أن التحديات التي تواجه طرق الدفع الإلكتروني هي أيضا شديدة الترابط، وبالتالي الإصلاحات الشاملة مطلوبة لتأكيد التنافس وتقليل العقبات.

- **المقدمة**

المدفوعات الرقمية هي مركز التجارة الرقمية.

يستطيع التجار اليوم باختلاف أحجام أعمالهم ودورهم، من بيع منتجاتهم للمستهلكين في جميع أنحاء العالم. وبالتمدد السريع للتجارة عبر الحدود (صورة1)، فقد أصبحت على نحو متزايد عنصرا مهما في التجارة الدولية. ثم إن الأزمة الحالية لكوفيد 19 ستزيد من هذا التوسع، فبينما تنخفض التجارة المادية ستتقدم الخدمات الإلكترونية. فطرق الدفع الإلكتروني هي مركز نمو التجارة الرقمية، وتعمل كمفتاح عامل تمكين للتجارة الرقمية. فالتوسع السريع للوصول إلى طرق الدفع الإلكتروني مكن المستهلكين من شراء البضائع والخدمات بسهولة من التجار عالميا - ومن التجار للبيع الي كافة العالم بسهولة وبتكاليف أقل من أي وقت مضى. ببضعة نقرات وتأكيد هوية، باستطاعة التجار والمستهلكين فتح حسابات لإرسال المال عالميا واستقباله.

وبالإضافة إلى ذلك، ولتمكين التجارة الرقمية عبر الحدود، ترى مجموعة متزايدة من الأبحاث أن الدفع الرقمي مهم لصحة الاقتصاد المحلي الواسع. وقد أظهرت دراسات جديدة أن الدفع الرقمي يرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية بعامة، ويقلل من الجرائم والفساد، ويدعم التحويلات بعيدا عن الاقتصاد غير الرسمي. على سبيل المثال، قدرت دراسة مودي التحليلية عام 2017 بأن استخدام الدفع الرقمي قد "ساهمت بزيادة 296$ بليون للاستهلاك ما بين 2011 و2015، أو زيادة تراكمية بلغت 0.1% في إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال عينات الفترة الزمنية"

وبالرغم من أهمية مكاتب السداد الرقمية للتجارة العابرة للحدود، فالتحديات اللوجستية والحكومية الشديدة مازالت مستمرة. وطرق الدفع عبر الحدود بطبيعتها معقدة وتتطلب نقلا للأموال خلال كيانات مختلفة وهيئات قضائية بقوانين وأنظمة مختلفة، مع الحد من مجموعة واسعة من المخاطر: الاحتيال وهجمات أمن الفضاء الحاسوبي إلى عدم استقرار السيولة والبورصة الأجنبية. في حين أن تيسير عمليات الدفع عبر الحدود قد لا يكون بسيطاً ابداً، ولكن هناك مجال كبير لتحسين الكفاءة.

يعمل اليوم العديد من واضعي السياسات مع القطاع الصناعي لمعالجة التحديات التي تواجه الدفع عبر الحدود، ولكن الأمر يتطلب المزيد من العمل. في حين أن هناك تركيزاً كبيراً قد انصب على رفع مستوى التقنيات الجديدة وتحديث الهياكل الأساسية (على سبيل المثال، أنظمة المقاصة والتسوية)، ولكن التحدي الأساسي يكمن في الافتقار إلى التوافقية والتشغيل المتبادل ما بين النظم الرقابية والتقنية.

إن مستقبل طرق الدفع لا يكمن في الأنظمة المنعزلة: ذلك أن سداد المدفوعات اليوم يتطلب شبكة واسعة من الشبكات المستقلة عن بعضها البعض والتي بدورها تربط، المستهلكين، والتجار، والمؤسسات المالية، وتطبيقات الهاتف المحمول، والمدفوعات المحلية والدولية، ونظام المقاصة والتسوية، والعملات الرقمية، والعديد من الأطراف المهمة الأخرى لطرق دفع النظام البيئي. هذه الشبكة المتنامية من المشاركات جعلت من قطاع المدفوعات أكثر تنافسية من أي وقت مضى. ولكن، كل اتصال بين المشاركات يتيح فرصة للعقبات.

بناء على البحث السابق للمنتدى الاقتصادي العالمي (ولاسيما ورقة عام 2018 "عنونة تحديات الدفع الالكتروني في التجارة الإلكترونية العالمية") والاستفادة من مجتمع المنتدى الموسع ومن خبراء السداد، يدرس هذا التقرير التحديات الأساسية التي تواجه مكاتب السداد عبر الحدود وتوفر توصيات لصانعي السياسات لتخطيها.

وللعمل مع هذا المجتمع من الخبراء، يجد هذا التقرير أن لتسيير عمليات الدفع الرقمي بين التجار والمستهلكين حول العالم، فإنه على صناع السياسات معالجة أربع مناطق أساسية هي: الحواجز السوقية، وإمكانية العمل المشترك، والأمن والرقابة.

وبالتالي، فإن هذا التقرير تم تنظيمه في هذه الفئات الأربعة، بالتصدي للتحديات وتوصية الحلول لكل فقرة.

1. العوائق التي تحول دون توفير خدمات الدفع.

الالتزامات التجارية الحديثة مطلوبة لمعالجة الحواجز المتنامية.

تنشر الحكومات حواجز تجارية هائلة بشكل ملحوظ، وأغلب الأحيان تحت مسمى الأمان ومخاوف الخصوصية. وبدورها، تؤثر على مزودي خدمات الدفع الإلكتروني. تأتي هذه الحواجز كشكل من أشكال مهام التجهيز المحلية، والترخيص التمييزي، وحدود رؤوس الأموال الأجنبية ومتطلبات بيانات الاقامة المحلية القسرية (وهو مفهوم معروف باسم "توطين البيانات"). وأحيانا، وبحسن نية تفاقم هذه السياسات المشكلة التي كانت تحاول أن تعالجها بعواقب أخرى غير مقصودة.

لدى الحواجز السوقية تأثير قوي على المؤسسات وقدرتها على توفير خدمات الدفع الإلكتروني، فهي تمنع الاقتصادات الضخمة، فهي عناصر حاسمة في ضوء الاستثمارات الأولية في مرافق المعالجة وتخزين البيانات، وكذلك الامتثال للمعايير التنظيمية والتشغيلية المعقدة.

إن بلوغ المؤسسات للمستوى المطلوب، من الممكن أن يزيد استثماراتهم الأولية إلى أقصى حد، وتخفض من تكاليف المعاملات. وهو أمر صعب للغاية بالنسبة للشركات التي تعمل في الأسواق الصغيرة والنامية لتحقيق هذه الغاية من دون القدرة على التوسع في الخارج.

إن تقرير هيئة التحكيم العالمية لابتكار المدفوعات للعام 2017، الذي يمثل دراسة استقصائية عالمية للمسؤولين التنفيذيين عن الصناعة، وجدت أن "العجز عن الزيادة" كان أكبر عامل لفشل مدفوعات الشركات الناشئة بنسبة (26%)، يتبعها عن قرب "لائحة التنظيم" (في المرتبة الثالثة، 15%). تؤثر هذه القيود على التجار المحليين الذين يمكن أن يكونوا غير قادرين على استخدام موفري وسيلة دفعهم المفضلة لتجهيز معاملاتهم، وبالتالي حرمانهم من القدرة على المنافسة من خلال الصادرات.

أما شبكات الإنترنت العالمية التي تعمل داخل الأسواق، فهي أيضا تلعب دورا مهما في ربط المدفوعات المحلية بنظائرها في البلدان الأخرى. وهذه الصلات من الممكن أن يتم إعاقتها عن طريق التنظيم والتمييز ضد الشبكات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، لضمان المنافسة المحلية تجتمع أيضا بأهداف أخرى في مجال السياسة، خصوصا الإدماج المالي. ومع زيادة المنافسة، تنخفض التكاليف وبالتالي زيادة القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية.

ونظرا لهذه العوائق، فإن التزامات التجارة القائمة والأطر التعاونية التي تحكم خدمات الدفع غير كافية لدعم الاحتياجات التجارية الحديثة. ولتلبية هذه الاحتياجات، فإن التزامات التجارة الحديثة على خدمات الدفع الرقمي هو أمر ضروري. هذا الجزء يقوم بتحليل ثلاثة أنواع مهمة من العوائق لخدمات الدفع قبل أن يتم توفير أفضل توصيات وتمرينات لواضعي السياسات على كيفية تطوير دور خدمات الدفع الرقمي في التجارة العالمية.

التزامات منظمة التجارة العالمية الحالية بشأن الدفوعات

وكما ورد في ورقة المنتدى الاقتصادي العالمي "معالجة تحديات الدفع الالكتروني في التجارة الإلكترونية العالمية"، توجد قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن توريد المدفوعات الرقمية عبر الحدود أو (خدمات الدفع الالكتروني) في الاتفاق العام للتجارة في الخدمات ومرفق الخدمات المالية. هذا المرفق و أفرقة منظمة التجارة العالمية اللاحقة تحدد خدمات الدفع الالكتروني نحو "كل خدمات الدفع ونقل الأموال" و "كل الخدمات والوسائل ضرورية لدفع ونقل الأموال (على سبيل المثال، الوسائل الورقية، والبطاقات وغيرها)، وكل نماذج الأعمال ذات الصلة". الالتزامات العامة (لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية) تتطلب من الأعضاء معاملة جميع الموردين الأجانب لخدمات الدفع بالتساوي. الالتزامات المحددة (لأعضاء منظمة الاقتصاد العالمي الذين وافقوا على الوصول إلى الأسواق الإضافية) تشمل الوصول إلى الأسواق و/أو عدم التمييز ضد المورد الأجنبي (المعاملة الوطنية) بالنسبة لإمدادات عبر الحدود (شكل 1) وإقامة الوجود التجاري (شكل 3).

أعضاء منظمة التجارة العالمية الملتزمون بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات لخدمات الدفع هم محدودون وغير مكتملين. على سبيل المثال، حرر 53 عضوا فقط من منظمة التجارة العالمية الإمدادات عبر الحدود كليا او جزئيا ل "خدمات نقل ودفع الأموال". وحاليا 18% فقط من أعضاء منظمة التجارة العالمية لديهم التزام كامل بالإمدادات عبر الحدود. (شكل 1) لكل خدمات الدفع والتحويل الرقمي، و14% فقط منهم لديهم التزامات حضور تجاري كامل (شكل 3).

1.1. البنية التحتية المحلية/ متطلبات التجهيز

تقوم بلدان عديدة بسن حواجز غير مباشرة أمام مقدمي المدفوعات الأجانب من خلال قواعد بشأن كيفية ومكان معالجة معاملات الدفع (او عدم امكانية معالجتها). وتسن أيضا بعض البلدان قوانين تقتضي أن تتم معالجة جميع المعاملات المحلية بواسطة "تبديل" محلي واحد، وهو جهاز تجهيز يسهل الاتصال بين مختلف مقدمي الخدمات المشاركين في تجهيز معاملة ما. وغالبا ما يكون الدافع وراء هذه المتطلبات هو الاعتقاد بأن هذه الحواجز ضرورية لدعم قطاع الخدمات المالية المحلية، لتوفير خيارات أقل تكلفة لتوسيع نطاق الوصول، أو لزيادة الأمن من خلال الإشراف التنظيمي المباشر على نظام الدفع.

والمثل، تشترط بعض البلدان معالجة جميع المعاملات المحلية برياً (أي فرض المعالجة المحلية). وهذا يماثل إجبار المؤسسات على استخدام مفاتيح التحويل المحلية، وهو وسيلة اخرى لخلق مجال غير متكافئ، حيث تجبر هذه اللوائح شبكات الدفع الدولية على تكرار قدراتها العالمية في السوق عن طريق بناء مركز بيانات محلي، أو ببساطة استبعادها من معالجة المعاملات المحلية.

والأمثلة على البلدان التي تسن شروطاً محلية للتجهيز بعيدة المدى. وفي عام 2011، بدأ البنك المركزي النيجيري بإجراء يقضي بمعالجة جميع نقاط البيع المحلية، وحسابات الصراف الآلي، والمعاملات الرقمية محلياً. وفي عام 2014 و2016، سن الاتحاد الروسي قوانين جديدة لنظام الدفع تجبر مقدمي خدمات الدفع الدوليين الذين يرغبون بالعمل في البلاد على نقل قدراتهم على المعالجة فيما يتعلق بعملياتهم المحلية إلى مشغل محلي مملوك للدولة. وقد سنت إندونيسيا قواعد جديدة تحظر فعليا على الشركات الاجنبية القيام بدور في المدفوعات المحلية، كجزء من مبادرتها من أجل إنشاء بوابة محلية للدفع. وتقتضي القواعد الجديدة أن تخزن جميع المعاملات الإلكترونية المحلية (أي غير النقدية) محليا وأن تعالج من خلال هذا المزود المحلي. وأخيرا،

اقترحت (فيتنام ولاية) تقتضي بأن تتطلب جميع عمليات تجهيز المدفوعات من خلال شركة واحدة مملوكة للدولة، ولكنها أخرت التنفيذ بسبب الشواغل التجارية.

1.2. فرض توطين البيانات

إن متطلبات تخزين البيانات المحلية - المعروفة بتوطين البيانات - تشكل عائقا أمام دخول السوق وعمليا مقدمي خدمات الدفع. وتعيق هذه المتطلبات خدمات الدفع عبر الحدود لأن البيانات ضرورية في كل خطوة من خطوات معالجة المعاملات. وكثيرا ما يتطلب توريد خدمات الدفع تدفق البيانات عبر الحدود، ليس فقط في تسوية المعاملات عبر الحدود، بل أيضا في المعاملات المحلية البحتة، عندما يكون كل من التاجر والمستهلك موجودين في نفس السوق ولكن تتم معالجة المعاملة (أو جزء منها) في مكان آخر.

وتسن البلدان توطين البيانات، استجابة للابتكار التكنولوجي لمجموعة متنوعة من الأسباب الحسنة النوايا ولكنها مضللة، مثل معالجة مخاوف الخصوصية والأمن السيبراني، للسماح لحكومتها بالوصول إلى بيانات الدفع، وتشجيع الصناعات المحلية والنمو الاقتصادي.

ومع ذلك، تشير مجموعة متزايدة من الأبحاث إلى أن توطين البيانات يفشل في تحقيق العديد من هذه الأهداف ويضيف تكاليف كبيرة للاقتصاد المحلي، ويقلل من أمن البيانات ولا يحسن خصوصية المستهلك. على سبيل المثال، فإن تقارير تحليل ماكينزي التي استشهد بها الآن على نطاق واسع والتي تفيد بأن تدفقات البيانات المفتوحة على نطاق أوسع هي في الواقع حاسمة للنمو الاقتصادي في المستقبل. ومن المرجح أنها قد زادت الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 10.1% على مدى العقد الماضي.

من الواضح أن لتوطين البيانات آثارا سلبية على كل من مقدمي خدمات الدفع الأجانب والمحليين. وهو يتسم بالتمييز أمام الشركات الاجنبية لأنه يجعل خدماتها أكثر تكلفة أو تعقيدا بالمقارنة مع الشركات المحلية، في حين أن الشركات المحلية أكثر احتمالا لاستخدام خدمات تخزين البيانات المحلية. ومع ذلك، تعتمد العديد من الشركات المحلية على خدمات الحوسبة السحابية لإدارة البيانات ومعالجة المعاملات، والتي سيتم حظرها بموجب العديد من تدابير توطين البيانات. وبهذه الطريقة، لا يتم تمرير العديد من تكاليف توطين البيانات إلى الشركات الأجنبية ولكن، إلى الشركات الناشئة المحلية والمؤسسات المالية. وفي نهاية المطاف إلى المستهلكين. وعلاوة على ذلك، تعوق متطلبات توطين البيانات التدفق الحر للبيانات، مما يؤثر على استخدام أنظمة دفع متكاملة وآمنة وفعالة في جميع أنحاء العالم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على الابتكار والاحتيال والأمن.

وتوضح بعض الأمثلة الحديثة لتوطين البيانات كيف تقيد البلدان حركة البيانات وتخزينها. وفي عام 2013، سنت تركيا قانوناً يطالب الشركات بالاحتفاظ بالوثائق والسجلات وتخزين البيانات ومرافق المعالجة في تركيا لمدة 10 سنوات.

ورفض تركيا منح ترخيص لشركات الدفع الأجنبية التي لم تخزن البيانات محليا، مما دفع البعض إلى سحب خدماتهم من تركيا. وأيضا في عام 2018، أصدر بنك الاحتياطي الهندي قواعد تتطلب من شركات خدمات الدفع تخزين جميع بيانات المعاملات محليا. أما بالنسبة للمعاملات عبر الحدود، فيمكن أيضا تخزين نسخة من الجزء المحلي في الخارج. ولكن، إذا تمت معالجة البيانات خارج الهند، فلن يتم تخزين البيانات إلا في الهند بعد ذلك. ووفقا للقوانين الروسية المذكورة أعلاه، فإن هذا يتطلب تخزين البيانات المحلية فضلا عن المعالجة المحلية. كما اقترح البنك المركزي البرازيلي سياسة للأمن السيبراني كانت تتطلب تخزين البيانات محليا، بما في ذلك البيانات المالية، لكنه تراجع عن ذلك في وقت لاحق بسبب المخاوف بشأن تأثيرها الاقتصادي المحتمل.

1.3. شروط الترخيص والأسهم للشركات الأجنبية

تستخدم البلدان أيضا شروط الترخيص والأسهم التقييدية للحد من الإمدادات عبر الحدود للمدفوعات في أسواقها. ويقوم صانعو السياسات بذلك لأسباب عديدة، مثل استخدام المشاريع المشتركة القسرية لمساعدة الشركات المحلية على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة وكطريقة مندثرة لضمان الإشراف على الشركات المحلية. ومع ذلك، غالبا ما تكون لهذه المتطلبات عواقب غير مقصودة، بما في ذلك انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والوصول إلى المنتجات والخدمات من شركات الدفع، وكلاهما له آثار على كفاءة المدفوعات عبر الحدود.

إن أنظمة الأسهم التي تتطلب أن يحتفظ الكيان المحلي بحصة الأغلبية تعيق بشكل خاص خدمات الدفع عبر الحدود. هذه المتطلبات تعطي مقدمي خدمات الدفع الدوليين حافزا ضئيلا للاستثمار محليا وتقديم الخدمات إلى الأسواق، كما أنه سيكون لها قدرة ضئيلة أو معدومة للحفاظ على إدارة الشركات التابعة المحلية ووضع قواعد الخطة.

تحدد قواعد النظام القواعد والمعايير الفنية لكيفية إجراء المعاملات، ومعالجتها، وتطبيقها على جميع المشاركين في الشبكة. ومن المهم، ملاحظة أنه في حين إن قواعد المخططات الخاصة بالشبكات الدولية قد تحدد دوليا، فإن الحكومات المحلية لا تزال تتمتع بسلطة تنظيمية بشأن كيفية تنفيذها محليا.

وهناك بضعة أمثلة حديثة تبين مدى متطلبات الأسهم ومستوى شدتها. في عام 2019، سنت غانا قانون نظم وخدمات الدفع، الذي ومن بين أمور اخرى يحدد متطلبات الحصول على ترخيص مشغل أنظمة الدفع. يدعو هذا القرار على وجه الخصوص الشركات إلى إنشاء كيان محلي، وملكية محلية بنسبة 30% على الأقل، ومجلس إدارة يضم ثلاثة غانيين على الأقل (يجب أن يكون أحدهم الرئيس التنفيذي). وبالمثل في إندونيسيا، يجب تعيين أو موافقة الجهات الفاعلة المهمة في شبكة الدفع من قبل البنك المركزي ويجب أن تكون مملوكة محليا بنسبة 80%.

1.4. التوصيات: أفضل الممارسات والمبادرات والخطوات المستقبلية

ينبغي الحد من حواجز السوق الحالية لتحسين كفاءة المدفوعات عبر الحدود وخفض التكاليف والقيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق المحلية. ويمكن أن تؤدي القواعد التجارية الجديدة للمدفوعات الرقمية إلى تحقيق ذلك، وسيكون الحفاظ على إمدادات المدفوعات عبر الحدود من أجل مساعدة شركات التكنولوجيا المالية المبتكرة على التوسع على الصعيد العالمي أمرا حاسما للمناقشات التجارية في المستقبل.

وللأسف، لم يتم إحراز أي تقدم على المستوى المتعدد الأطراف بشأن خدمات الدفع منذ دخول الاتفاق العام حيز النفاذ في عام 1995. (انظر الإطار 1). لحسن الحظ، تنتهج بعض البلدان والمناطق سياسات والتزامات جديدة لإزالة الحواجز السوقية أمام مقدمي المدفوعات والحد من احتكاك المدفوعات عبر الحدود. ويركز هذا القسم على المبادئ الأساسية والعديد من المبادرات التي قد يرغب واضعو السياسات بالنظر فيها. وتعزز هذه المقترحات معا الأسس الأساسية لمنظمة التجارة العالمية وهيكلها، مع إضافة قواعد جديدة وممارسات تنظيمية فضلى لإطار خدمات دفع محدث ومفتوح وتنافسي. وإلى جانب الالتزامات الجديدة والهادفة بالوصول إلى الأسواق، فإن الهدف من هذه المبادرات التعاونية التنظيمية هو بناء نظم قابلة للتشغيل المتبادل تدعم التجارة الرقمية وبناء الثقة بين كل من النظم المعنية بشأن المدفوعات عبر الحدود والتجارة الإلكترونية.

توفير "المعاملة الوطنية" لمقدمي خدمات الدفع الرقمية أو تعزيزها و/أو توسيع نطاقها

وعلى المستوى الاساسي، ينبغي على البلدان أن تقدم (أو تعزز) المبدأ الأساسي لمنظمة التجارة العالمية الذي يقضي بأنها تعامل خدمات الدفع المحلية والأجنبية وموردي الخدمات بنفس الطريقة - المعروفة باسم المعاملة الوطنية - وأن تضمن أن هذا ينطبق على مختلف أساليب التوريد في التزاماتهم المتعلقة بخدمات الدفع في الاتفاقات التجارية. وهذا بالإضافة إلى الخطوة التي ينبغي للبلدان أن تتخذها في توفير إمكانية الوصول إلى سوق خدمات الدفع بشكل جيد. وكما أبرز أعلاه، لم تقدم بلدان كثيرة هذه الالتزامات الأساسية بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

ومع زيادة عدد البلدان التي تلتزم بهذه الالتزامات، سيكون من الأصعب على الأسواق المحلية وضع تدابير تمييزية تقوض القدرة التنافسية لقطاع المدفوعات. وعلاوة على ذلك، أثبت نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية أن الاتفاقات الحالية توفر الحماية من التدابير التمييزية المتعلقة بتوريد الخدمات المالية عبر الحدود، مثل مرفق الاتفاق العام بشأن الخدمات المالية، ولذلك ينبغي إنقاذها. أولا، ينص فريق من منظمة التجارة العالمية على أن وجود المورد أو عمله في السوق المقصود لا ينبغي أن يكون مطلوبا من أجل الإمدادات عبر الحدود، حيث تعهد الأعضاء بالسماح بتوريدها. وهذا يتصل بأحكام توطين البيانات - نظرا إلى أنها تجعل الإمدادات مشروطة بإقامة مرافق محلية للحوسبة- ولكنه لم يختبر قط في نزاع تجاري. ثانيا، ينص فريق من منظمة التجارة العالمية على أن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات محايد من الناحية التكنولوجية من حيث كيفية تقديم الخدمة، حيث أن الالتزامات لا تميز بين البريد والهاتف والإنترنت. وثالثا، يعزز فريق من منظمة التجارة العالمية التعريف الواسع لخدمات الدفع الوارد في مرفق الاتفاق العام بشأن الخدمات المالية، حيث أنه يشمل "جميع خدمات الدفع ونقل الأموال، بما في ذلك بطاقات الائتمان والخصم، والشيكات السياحية، ومسودات المصارف".

وتتيح الاتفاقات التجارية الاقليمية والثنائية فرصة أخرى للبلدان لمواصلة الحد من حواجز السوق والعراقيل عبر الحدود فيما يتعلق بخدمات الدفع. فعلى سبيل المثال، يعزز الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ أحكام منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالخدمات المالية ويتجاوزها، ولكنه لا يزال محدودا في نطاق التزاماته. وتتضمن الشراكة عبر المحيط الهادئ مرفقا يتضمن التزامات محددة بشأن خدمات السداد، التي يمكن نظريا أن تحد من فرض المتطلبات التنظيمية لتحديد أماكن تخزين البيانات ومرافق تجهيزها في كل بلد.

ولكن الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ لا يضمن المعاملة غير التمييزية لأن البلدان يمكن أن توفر معاملة تفضيلية لمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني المحليين ما دامت الشبكات الاجنبية لها الحق في التوريد أيضا. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا تعريف هذا الاتفاق لخدمات الدفع الإلكتروني لحركات البطاقات هو تقييدي إلى حد ما من حيث أنه يركز على شبكات بطاقات الائتمان والمعاملات بين الشركات. وينجز خطابات جانبية مختلفة بين أعضاء اللجنة أيضا اتخاذ تدابير قائمة تمييزية ضد مقدمي المدفوعات الأجانب، مثل شروط الوجود المحلي.

دعم الالتزامات بحماية التدفق الحر للبيانات مع ضمان الوصول التنظيمي إلى البيانات.

من الناحية النظرية، ينبغي أن تحظر التزامات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات متطلبات توطين البيانات عندما يكون البلد قطع التزامات بشأن الوصول إلى الأسواق، لأن نقل البيانات عبر الحدود يشكل الخدمة التي يجري توفيرها (وبالتالي يتم حظرها عن طريق توطين البيانات). كما أن المعالجة القسرية للبيانات وتخزينها يميز بين مقدمي الخدمات المحليين والأجانب، مما يخل بالالتزامات الوطنية المتعلقة بالمعاملة. كما أنها تنتهك الأحكام الواردة في مرفق الاتفاق العام بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي تكفل السماح لموردي الخدمات الأجنبية باستخدام هذه الاتصالات الأساسية لنقل المعلومات الرقمية. وعلى الرغم من ذلك، فإن توطين البيانات ينتشر بشكل مستمر. ولقلب هذه الاتجاه، وللحد من الخلافات في المدفوعات عبر المدفوعات، يلزم وجود التزامات محددة تحظر متطلبات توطين البيانات في اتفاقات منظمة التجارة العالمية والتجارة الإقليمية في المستقبل.

وقد قامت عدة اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية بذلك بالفعل، بما في ذلك أحكام لحماية التدفق الحر للبيانات وحظر توطين البيانات. لسوء الحظ، لا تنطبق الأحكام الواسعة لتدفق البيانات في فصل التجارة الإلكترونية في الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ التي تحظر الحواجز أمام تدفق البيانات والتوطين القسري على الخدمات المالية، بما في ذلك المدفوعات. غير أن فصل الخدمات المالية يشمل الالتزام بالسماح للمؤسسات المالية التابعة للأطراف الأخرى "بنقل المعلومات في شكل إلكتروني أو شكل آخر، إلى أراضيها وخارجها، من أجل تجهيز البيانات إذا كان هذا التجهيز مطلوبا في سياق عمل المؤسسة المعتاد". إن تطبيق هذا القسم غير مؤكد، فهو يترك لكل طرف أن يحدد من هو "الكيان المالي". أما الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، فيمضي إلى أبعد من الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ في توفير حماية صريحة ومفصلة للتدفق الحر للبيانات وحظر توطين البيانات في فصل الخدمات المالية، كما أنها تشكل نموذجا للاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الرقمية. كما يطبق فصل الخدمات المالية في إدارة الشؤون المالية في الولايات المتحدة معاملة وطنية واضحة على المدفوعات والوصول إلى الأسواق للشركات من أطراف أخرى. ويشمل هذا المدفوعات عن طريق بطاقات الائتمان وبطاقات الرسوم والسحب الآلي والشيكات السياحية والمسودات المصرفية. ولكن، لا تشمل معاملات الأوراق المالية.

كما توفر لجنة إدارة البيانات في الولايات المتحدة إطارا واضحا للسماح بالتدفق الحر للبيانات، مع ضمان حصول الأطراف على البيانات على نحو تنظيمي. وهذا تطور مهم حيث يحاول العديد من صناع السياسات تبرير توطين البيانات على أساس الاعتقاد بأنه من الضروري ضمان وصول الحكومة إلى البيانات. ولكنه في عصر الحوسبة السحابية، يمكن تزويد البيانات ببضع نقرات على زر الماوس، مع السماح للشركات بنقل البيانات المالية بحرية من أجل توفير خدمات آمنة ومبتكرة وممكنة على الصعيد العالمي. واتفقت الأطراف في الاتحاد على "الاعتراف بأن إمكانية وصول سلطات التنظيم المالي التابعة للأطراف فورا ومباشرة وكاملة ومستمرة إلى المعلومات المتعلقة بالأشخاص المشمولين، بما في ذلك المعلومات التي تستند إليها معاملات هؤلاء الأشخاص وعملياتهم، أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتنظيم والإشراف المالي، أيضا الاعتراف بالحاجة إلى إزالة أي قيود على ذلك الوصول". وقد اتضح تركيز اللجنة على الوصول التنظيمي من خلاص حكم يحظر على الأطراف مطالبة الشركات المالية باستخدام مرافق الحوسبة المحلية كشرط للقيام وأن يكون لديه [1] إمكانية الوصول الفوري والمباشر والكامل والمستمر إلى المعلومات التي يتم تجهيزها أو تخزينها في مرافق الحوسبة التي يستخدمها الشخص المشمول أو يقع خارج أراضي الحزب".

الالتزامات المتعلقة بخدمات الدفع الرقمي بموجب الاتفاق التجاري

اتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية - المكسيك - كندا	الاتفاق الشامل والتقديمي للشراكة عبر المحيط الهادئ	منظمة التجارة العالمية	التزام
نعم	اختياري	اختياري	المعاملة الوطنية
نعم	نعم	اختياري	الوصول إلى الأسواق
نعم	نعم، لكن الخدمات المالية معفاة	لا شيء	حظر تعريب البيانات الصريح

إنشاء "ورقة مرجعية" بشأن خدمات الدفع في منظمة التجارة العالمية.

يمكن للأطراف التي تعترف بقطاع مدفوعات تنافسي وتدعمه أن تجمع هذه القواعد في "ورقة مرجعية" للمدفوعات الرقمية، تشبه إضافة خدمات الدفع والالتزامات المستكملة والإضافية لمنظمة التجارة العالمية "فهم الالتزامات في مجال الخدمات المالية". ولم يكن هذا "التفاهم" جزءا من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، بل ألحق بجولة أوروغواي باعتبارها وسيلة بديلة (واختيارية) للبلدان ال 31 عضوا في منظمة التجارة العالمية، التي أرادت أن تقدم التزامات إضافية محددة في مجال الخدمات المالية.

وعلى غرار "الورقة المرجعية لخدمات الاتصالات" التي تعدها منظمة التجارة العالمية، يمكن أن تتضمن ورقة مرجعية لخدمات المدفوعات، مبادئ مشتركة، وأفضل الممارسات لدعم المنافسة في مجال المدفوعات، وإطارا يعزز الابتكار المالي والمدفوعات، وقابلا للتكيف مع المتغيرات التي تطرأ في أي وقت. وينبغي أن تحدد هذه الورقة أيضا مجموعة مفصلة من الالتزامات المتصلة بالبيانات المالية والعمليات ومتطلبات التجهيز ودور المؤسسات المملوكة للدولة المتعلقة بتجديد الالتزامات من جانب الأطراف ذات الصلة. ومن الممكن أن يبني على التزام الأطراف باتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ السماح للمؤسسات المالية الأخرى بتقديم خدمات جديدة (بما يتماشى مع مبدأ المعاملة الوطنية).

وسوف ترتكز هذه المبادرة على التعاون التنظيمي وقابلية التشغيل البيني (في مقابل التنسيق). ويمكن أن يتضمن أحكاما تعزز المعاملة الوطنية لمدفوعات، وتحليلا للالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بخدمات الدفع وما يرتبط بها من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعاون بشأن التنظيم، مثل قواعد (معرفة عميلك) القائمة على المخاطر، وإنتاج التراخيص المشتركة.

البحث في إنشاء مجالس دفع إقليمية للجمع بين القطاعين العام والخاص.

تبدأ الحواجز المبينة أعلاه بوصفها سياسات حسنة النية. ولكن، لها عواقب كثيرة غير مقصودة. ولمعالجة بعض أهداف السياسات الأولية لهذه العقبات، مثل ضمان التنمية الاقتصادية المحلية وخصوصية البيانات وأمنها، تقوم بعض البلدان والمناطق بإنشاء مجالس دفع لإنشاء حوار بين القطاعين العام والخاص بشأن قضايا سياسات الدفع. فعلى سبيل المثال، أنشأت سلطة النقد في سنغافورة مجلس سنغافورة للمدفوعات الذي يضم 20 ممثلاً عن مقدمي خدمات الدفع والمؤسسات المالية والجمعيات التجارية والتجار. يهدف المجلس إلى تشجيع التعاون داخل قطاع الدفع، وتقديم توصيات بشأن السياسات ووضع استراتيجيات لضمان الكفاءة والمنافسة والتشغيل البيني في هذا القطاع. وهناك مبادرة مماثلة في البرازيل، ولكنها تركز على هدف محدد. وقد أنشأ المصرف المركزي البرازيلي منتدى المدفوعات الفورية، وهو لجنة استشارية دائمة تضم أكثر من 200 عضوا من المصرف المركزي والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات، للتعاون ومناقشة المسائل المتعلقة بالمدفوعات الفورية.

ويمكن أن يشكل التعاون الأخير بين القطاعين العام والخاص في رابطة أمم جنوب شرق آسيا نموذجا جيدا للتعاون الإقليمي بشأن المدفوعات، إذا تجاوز ذلك مجالس الدفع المحلية. إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي منطقة ديناميكية وتكنولوجية، ولكن لدى اعضائها قواعد ولوائح متفاوتة ومتضاربة في بعض الأحيان للدفعات. ومثل معظم المناطق الاخرى، لا يوجد في رابطة أمم جنوب شرق آسيا نظام للمدفوعات عبر الحدود. ومع ذلك، جعلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا من تكامل السوق الرقمية في المنطقة أولوية اقتصادية قصوى، واعترفت بأهمية تحسين المدفوعات عبر الحدود. ولمساعدة أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذه الجهود، أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي مبادرة عامة - خاصة تسمى تحالف المدفوعات الإلكترونية للرابطة، الذي يعمل مع اللجنة العاملة التابعة للرابطة المعنية بنظم الدفع والتسوية (التي تتكون من ممثلي البنك المركزي) لوضع إطار إقليمي للدفع يحسن تجارب المستخدمين في الدفع، ويعزز التكامل الإقليمي، ويزيد من الثقة والأمن، ويحسن سبل عيش الذين يعانون من نقص في الخدمات المصرفية. ويمكن أيضا، اعتماد هذا النموذج على الصعيد الدولي، ولا سيما بالنسبة للمنظمات الحكومية الدولية التي تركز على الخدمات المالية، مثل مصرف التسويات الدولية.

وهذا النوع من التعاون بين القطاعين العام والخاص أمر حاسم الأهمية لأي قرار يتصل بالمدفوعات عبر الحدود في مجال السياسات العامة ولا يقتصر على المسائل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق. ومجالس الدفع هي أيضا مكان جيد لصياغة السياسات بشأن القضايا المتعلقة بالمعايير، والتشغيل البيني، والأمن والرقابة التنظيمية، والتي تناقش بمزيد من التفصيل في القسم الثاني.

2. المعايير وقابلية التشغيل البيني.

المعايير المقبولة دوليا حاسمة لتحسين الروابط

أدى التقدم في مجال التكنولوجيا والإصلاحات التنظيمية إلى نهضة في ابتكارات الدفع الرقمي. وفي حين أدى ظهور مقدمي الخدمات والتكنولوجيات الجديدة في مجال الدفع إلى ابتكارات جديدة وزيادة في المنافسة، فقد أدى ذلك أيضا إلى مجموعة متزايدة التعقيد من النظم ذات التباين الكبير في المعايير حسب المنطقة، مما جعل المدفوعات عبر الحدود تزداد صعوبة. وفي حين أن العديد من هذه النظم الجديدة يوفر قيمة للمستهلكين، فإن قابلية التشغيل البيني بين النظم تزداد تعقيدا. ويتيح مبدأ التشغيل التبادلي، المعرف تعريفا واسعا، لجميع المشاركين في نظام الدفع (مثل المستهلكين والتجار والحكومات) إمكانية إرسال الأموال بسهولة بين مختلف شبكات وأدوات الدفع.

ومن المفارقات أن هذه الأمر يزداد تعقيدا بسبب عدم تكافؤ الاهتمام من جانب صانعي السياسات، الذين قد يشجعون على اعتماد المعايير الدولية مع اتباع المعايير التقنية المحلية، مما يخلق خلافات أخرى مع إقامة الصلات الدولية.

وقد خلق هذان العاملان - التكنولوجيات الجديدة والتجزئة التنظيمية - تحديات كبيرة في التشغيل البيني وزيادة الصعوبة في تقديم وتلقي مدفوعات التجزئة عبر الحدود. بيد أنه يمكن للبلدان أن تتخذ خطوات للحد من هذه الخلافات والتحرك نحو تحقيق قدر أكبر من التنسيق وقابلية التشغيل البيني. والمعايير الدولية حاسمة لتعزيز التشغيل المتبادل وتنتشر في كل مكان في نظام الدفع العالمي، ولكن تبني معايير دولية معينة أمر متفاوت والحاجة إلى معايير دولية جديدة آخذة في الازدياد مع انتشار التكنولوجيات والهيئات التنظيمية. مع ذلك، يمكن ان يشجع اعتماد المعايير ووضعها في مجالات محددة على زيادة قابلية التشغيل البيني.

2.1. عدم تكافؤ اعتماد المعايير الدولية يخلق احتكاكا عبر الحدود.

يتم تسهيل الاتصالات بين أنظمة الدفع من خلال مجموعة معقدة من العلاقات وأنظمة الرسائل، والتي يخضع الكثير منها للمعايير الدولية. فعلى سبيل المثال، تؤدي المعايير التي تحكم الرسائل دوراً مهما في تيسير المدفوعات عبر الحدود. وتربط العديد من شبكات بطاقات الدفع البنوك الاستهلاكية (المصدرين) بالبنوك التجارية (المستحوذين) باستخدام معيار مراسلة مشترك (المنظمة الدولية للتوحيد القياسي) 8583. وبالمثل، فإن المدفوعات عبر الحدود المرسلة بين العملاء المصرفيين تستخدم أيضا المعايير الدولية والرسائل الموحدة بين المصارف التي لديها تعليمات بشأن تحويلات الدفع (تستخدم معيار مثل معايير المنظمة الدولية للتوحيد والقياس 20022).

وعلى الرغم من توفر آليات الربط بين شبكات الدفع، فما تزال هناك بعض التحديات. وما تزال العديد من المؤسسات المالية تعمل على أنظمة مراسلة قديمة لا يمكن أن تتصل بسهولة بالأنظمة الأحدث ولا يمكنها تمرير معلومات كافية لتسهيل المعاملات عبر الحدود - على سبيل المثال، المعلومات اللازمة للامتثال لمكافحة غسل الأموال أو غيرها من المتطلبات التنظيمية. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمين يلعبون دورا أكثر نشاطا في وضع مجموعة من معايير الدفع، من التشفير إلى كيفية توثيق المعاملات وتأمين معلومات المستهلك. (لمزيد من المقاييس حول المصادقة راجع المقطع التالي حول الأمان والثقة)، يتضارب العديد من هذه المعايير المحلية مع المعايير الدولية ويضيف اضطرابات إضافية إلى المدفوعات عبر الحدود. وقد تكون بعض هذه الاضطرابات مقصودة، لأن شروط استخدام المعايير المحلية الخاصة بالملكية قد استخدمت منذ فترة طويلة لإمالة ميدان المنافسة لصالح شركات الدفع المحلية.

ويمكن أن تعرقل قابلية التشغيل البيني أكثر من ذلك من جانب المشاركين الحذرين من تبادل الكثير من البيانات عبر الشبكات الأخرى، والنظر إلى بيانات المستهلكين على أنها ملكية خاصة وأساسية للحفاظ على الميزة التنافسية. وتتبنى بلدان كثيرة الخدمات المصرفية المفتوحة، من أجل زيادة تبادل البيانات وتشجيع الترابط والمنافسة بين مقدمي المدفوعات وغيرهم من مقدمي الخدمات المالية. ويشير النظام المصرفي المفتوح إلى مشاركة المستهلكين لبياناتهم المصرفية مع تطبيقات وشركات الأطراف الثالثة من أجل الوصول إلى خدمات مالية جديدة ومبتكرة. ووفقا للتقرير المصرفي المفتوح لعام 2019، فإن هناك 50 دولة على الأقل لديها نوع من المبادرات المصرفية المفتوحة، التي تضم حوالي 10,000 مؤسسة مالية. وقد اتخذت الجهات التنظيمية المالية مجموعة متنوعة من النهج لدعم الخدمات المصرفية المفتوحة، وبعضها مع متطلبات صريحة للبنوك لتبادل البيانات مع أطراف ثالثة مرخصة للحصول على خدمات إضافية (بما في ذلك بدء الدفع) والبعض الآخر مع المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى دعم تبادل البيانات ومعايير واجهة برمجة التطبيقات المشتركة.

وفي حين أن المبادرات المصرفية المفتوحة، فمن المرجح أن تشجع على زيادة قابلية التشغيل البيني على المدى الطويل، فإنها من المرجح أن تشكل المعايير المحلية المتباينة للخدمات المصرفية المفتوحة تحديات كبيرة أمام التشغيل البيني عبر الحدود في المستقبل القريب.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من نمو شعبية الخدمات المصرفية المفتوحة، فلا يوجد أي جهد دولي منسق لوضع المعايير.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المعايير والممارسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومتطلبات "اعرف زبونك" في جميع البلدان، تحتاج إلى تنسيق من أجل ربط نظم الدفع. وتختلف حاليا نظم مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب وتنفيذ العناية الواجبة تجاه العملاء فيما يتعلق بالمدفوعات عبر الحدود بين البلدان. وعلى الرغم من أن البلدان تحاول تلبية مجموعة من المعايير الدولية. وكما يتضح من التصنيفات الموحدة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في 30 نيسان/أبريل 2020 -والتي تظهر نتائج امتثال البلدان لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب البالغ 40 توصية - فإن البلدان لديها مستويات مختلفة من الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفاعليتها فيما يتعلق بالمدفوعات عبر الحدود.

إن الممارسة الحالية في معظم البلدان، تلك المتمثلة بالمطالبة بالتحقق من الهوية الشخصية بناء على وثائق ورقية متعددة من قبل مزود خدمة مالية وتكرار العملية في كل مرة يفتح فيها العميل حسابا يمكن أن تفرض تكاليف كبيرة على كل من مقدم الخدمة والعميل. وكجزء من دراسة استقصائية للجنة المدفوعات والهياكل الأساسية للسوق، أشار المجيبون إلى الاعتبارات القانونية والتنظيمية واعتبارات الامتثال باعتبارها أهم التكاليف والتحديات لأعمالهم التجارية، ولا سيما فيما يتعلق بالمدفوعات عبر الحدود، على وجه الخصوص، حيث يستشهد مقدمو خدمات الدفع بمتطلبات مكافحة غسل الأموال واعرف عميلك وتخفيف المخاطر وحماية المستهلك. ويمكن أن تكون المتطلبات عقبة رئيسية أمام خدمات الدفع الفعالة والشمول المالي في الحالات التي لا يكون فيها الأفراد والشركات الصغيرة لديهم وثائق الهوية اللازمة لفتح حساب. ويمكن أن يؤدي كل هذا إلى جانب المعايير المحلية المتضاربة بشأن "قانون المعلوماتية" (غالبا مع القليل من التوجيه او مع حظر رقمنه هذه المتطلبات) وعدم وجود قواعد مشتركة تحكم الهوية الرقمية إلى زيادة الاضطرابات في المدفوعات عبر الحدود.

1.1. التوصيات: أفضل الممارسات والمبادرات والخطوات المستقبلية.

لتقليل الاضطرابات في مدفوعات التجزئة عبر الحدود، ينبغي على الحكومات أن تشجع على اعتماد معايير مقبولة دوليا كلما أمكنها ذلك. ومن خلال وجود مجموعة مشتركة من المعايير، يمكن للمشاركين في النظام البيئي للمدفوعات إرسال المدفوعات وتلقيها عبر الحدود مع الحاجة الأقل إلى التخصيص المحلي والتدخل البشري. كما أن اعتماد المعايير الدولية سيزيد من المنافسة في الأسواق المحلية من خلال الحد من الحواجز التي تحول دون دخول مقدمي المدفوعات الآخرين من أطراف ثالثة، مثل فينتيك. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيقلل من الحواجز أمام الشركات المحلية التي تسعى إلى التوسع في الخارج، وهو أمر مهم بشكل خاص بالنسبة للبلدان الصغيرة والنامية التي ترغب في توسيع نطاق شركاتها الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

استكشاف اتفاقيات التجارة الرقمية لتعزيز زيادة قابلية التشغيل البيني.

وكما هو الحال في صناعات الخدمات الأخرى، فإن من الطرق الفعالة لتشجيع التشغيل البيني والمواءمة الدولية، أن يتم ذلك من خلال الاتفاقيات التجارية. ولكن، كما نوقش في الفقرة السابقة، فإن الاتفاقيات التجارية الحالية التي تحكم المدفوعات الرقمية غير كافية لتلبية احتياجات منصات التكنولوجيا الجديدة ومقدمي الخدمات. ومن شأن الالتزامات الجديدة باعتماد معايير مقبولة دوليا أن توفر حوافز للصناعات المحلية وتعزيزها عن طريق كفالة المعاملة بالمثل فيما بين الشركاء التجاريين.

وهناك بضع اتفاقيات تجارية إقليمية حديثة العهد تصلح كأمثلة جيدة. إن اتفاقية الشراكة في الاقتصاد الرقمي التي تم الانتهاء منها مؤخرا بين بلدان الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ شيلي، ونيوزيلندا وسنغافورة هي جديدة في كل من تعاملها مع الخدمات المالية الرقمية وتركيزها على المدفوعات الرقمية. وفي حين أن المدفوعات والخدمات المالية على نطاق أوسع مستبعدة من العديد من التزامات هيئة حماية المستهلك (مما يثير مسائل أخرى، كما هو مناقش)، فإن الاتفاق يتضمن فصلا

مخصصا بشأن المدفوعات الرقمية (2.7) مع التركيز على المعايير الدولية. وتلتزم الأطراف الموقعة في هيئة حماية البيئة بالاتفاق على دعم تطوير المدفوعات الإلكترونية عبر الحدود بكفاءة وأمان عن طريق تشجيع اعتماد المعايير المقبولة دوليا واستخدامها، وتعزيز قابلية التشغيل البيني والربط بين الهياكل الأساسية للمدفوعات، وتشجيع الابتكار المفيد والمنافسة في النظام الأيكولوجي للمدفوعات".

ومن الابتكارات الأخرى التي تتاح لـ" ديبا" هو أول تشجيع من نوعه للترويج لـ" المصارف المفتوحة" في اتفاقية تجارية. وتوافق الأطراف على تحفيز استخدام واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة وتقديم المشورة إلى الأطراف الثلاثة "لتيسير زيادة إمكانية التشغيل البيني والابتكار في النظام الإيكولوجي للمدفوعات الإلكترونية". من خلال الالتزام باعتماد المعايير المقبولة دوليا وتعزيز تبادل البيانات بين مقدمي الدفع، تسعى هيئة حماية المعلومات إلى زيادة قابلية التشغيل البيني وتعزيز شبكة أكثر تكاملا من شبكات المدفوعات الرقمية. هذا الالتزام الإضافي يخرج نهج "ديبا" الشامل للحد من الاضطرابات في الدفع عبر الحدود، والذي يأخذ في الاعتبار سلسلة القيمة الكاملة لشبكات الدفع المترابطة.

في حين أن الاتفاق لا يتم حاليا إلا بين ثلاثة بلدان، فإن ابتكارات هيئة حماية التجارة الدولية في الترويج النشط للخدمات المصرفية المفتوحة، والربط بين البنية التحتية للدفع ودعم معايير الدفع المشتركة، يمكن أن تكون بمثابة نموذج لتشجيع التشغيل البيني لمناقشات أوسع نطاقا.

وضع مبادئ توجيهية مصرفية مفتوحة لتحفيز المنافسة والابتكار.

يمكن أن تكون المبادئ التوجيهية الحكومية بشأن المعايير وسيلة فعالة اخرى لإقرار اعتماد معايير الدفع المقبولة دوليا. ويمكن للمبادئ التوجيهية المتعلقة الخدمات المصرفية المفتوحة، على وجه الخصوص أن تعزز قابلية التشغيل البيني وتزيد من المنافسة. وقد اتبعت الحكومات نهجا مختلفا إزاء فتح المجال المصرفي، حيث فضل بعضها ولايات صارمة للمعايير التقنية وتبادل البيانات، بينما فضل البعض الآخر المبادئ التوجيهية الطوعية التي تهدف إلى الحث على زيادة التعاون داخل قطاع الدفع. وبالنظر إلى الخبرة التقنية لقطاع الدفع في معايير الدفع، فإن وضع مبادئ توجيهية طوعية في كثير من الأحيان يكفي لتحفيز اعتماد المعايير المشتركة وزيادة قابلية التشغيل البيني.

وتقدم تجربة سنغافورة الأخيرة في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة مثالا جيدا على العمل الوثيق بين القطاعين العام والخاص لوضع مجموعة مشتركة من المبادئ التوجيهية لزيادة إمكانية التشغيل البيني والمنافسة. في عام 2016، عملت الجمعية مع جمعية البنوك في سنغافورة لوضع مبادئ توجيهية حول واجهة برمجة التطبيقات ومعايير الأمن. كما وضعت ماس قائمة شاملة من واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة لتشجيع المزيد من الاتصال بين التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية. وقد فتحت هيئة ماس نفسها 12 واجهة برمجة التطبيقات العامة للبيانات التي تتعامل معها السلطة النقدية لإثبات التزامها بالمبادرة. وبعد ذلك بوقت قصير، أطلقت المؤسسات المالية (مثل ستاندرد تشارترد و دي بي اس) وشركات الدفع (مثل نت اس، وهي شركة دفع مقرها سنغافورة) منصات للمطورين والمحافظ الإلكترونية استنادا إلى إرشادات ماس.

كما يوفر القطاع المصرفي المفتوح بديلاً جيداً للحكومات التي تسعى إلى وضع سياسات لتوطين البيانات لتشجيع المنافسة المحلية. وكما لوحظ، فإن واضعي السياسات غالباً ما يطلبون توطين البيانات لتعزيز النمو بين الشركات المحلية من خلال حمايتهم من المنافسة الأجنبية، التي تأتي بتكلفة كبيرة. كما أن العمل المصرفي المفتوح يعزز النمو بين الشركات المحلية ولكنه يفعل ذلك عن طريق خفض الحواجز التي تحول دون دخول مقدمي الخدمات الجدد، الأمر الذي يدفع بدوره إلى زيادة المنافسة في سوق خدمات الدفع المحلية. وعلاوة على ذلك، تقدم الخدمات المصرفية المفتوحة النمو المحلي دون رفع تكاليف خدمات الحوسبة أو قطعها عن الشبكات الدولية وخدمات الحوسبة السحابية. وهذا أمر مهم بشكل خاص للبلدان النامية والأسواق الأخرى ذات قطاع التكنولوجيا المالية الوليدة، حيث أن التوطين يمكن أن يضر بالشركات الناشئة التي تعتمد على اتصالات الشبكات الدولية وخدمات الحوسبة السحابية.

ويمكن للبنوك المفتوحة أيضاً أن تعالج مخاوف الشمول المالي التي غالباً ما تثيرها الجهات التنظيمية التي تتبع سياسات التوطين، وذلك من خلال خفض التكاليف وحواجز الدخول أمام الشركات المالية الجديدة، وتوفير مصادر جديدة للبيانات لتوفير صورة ائتمانية أكثر اكتمال لمن لا يُصرفون. في حين أن الخدمات المصرفية المفتوحة حتى الآن، قد ركزت في المقام الأول على المستهلكين الذين تكون حساباتهم المصرفية الرسمية قادرة على تبادل البيانات بين مقدمي الخدمات المالية، فإن مبادئ البيانات المفتوحة يمكن توسيعها لتشمل خدمات الدفع الأخرى، بما في ذلك تلك التي تستخدم وكيلا من الأطراف الثالثة (بدلا من حساب مصرفي) للوصول إلى الأموال. ومن شأن ذلك أن يوزّع فوائد الخدمات المصرفية المفتوحة على السكان الذين لا يحصلون على خدماتٍ جيدة، ولا سيما في الأسواق التي لا يزال الوصول فيها إلى الحسابات في المؤسسات المالية محدوداً. وإلى جانب البيانات المالية، يمكن للبيانات المفتوحة لمدفوعات المرافق والاتصالات أن تزيد من توسيع نطاق فوائد النظم المصرفية المفتوحة لتشمل السكان الذين لا يوجد لهم مصرف، لأن هذه الحسابات تستخدم على نطاق أوسع من الحسابات في المؤسسات المالية في بعض الأسواق.

اعتماد المعايير الدولية للبنية التحتية العامة.

ويمكن للحكومات أيضا أن تكون قدوة وتشجع على التشغيل المتبادل من خلال اعتماد معايير مقبولة دوليا في المشاريع العامة لتحديث الهياكل الأساسية، مثل نظم الدفع في الوقت الحقيقي. تشير أنظمة الدفع في الوقت الفعلي، والمعروفة أيضًا باسم أنظمة الدفع الفورية أو الأسرع، إلى أنظمة الدفع بين البنوك التي تتيح للمقاصة في الوقت الفعلي وتوفر الأموال، بالإضافة إلى توفر الخدمة المستمرة. وهناك ما لا يقل عن 54 بلدا لديها الآن منصات للدفع في الوقت الحقيقي، وهناك عدد أكبر بكثير من البلدان الأخرى. وفي حين أن العديد من هذه الأنظمة الجديدة مصممة في المقام الأول لتسهيل المدفوعات من بنك إلى بنك، فإن الآثار المترتبة على أنظمة الدفع بالتجزئة كبيرة أيضا، حيث أن العديد منها يتيح اتصالات الطرف الثالث (على سبيل المثال بالنسبة للتكنولوجيا المالية وشبكات الدفع) وبدء الدفع بالتجزئة.

وتستغل البنوك المركزية التطلعية التي تدير تطوير أنظمة الدفع في الوقت الحقيقي هذه الفرصة لتحديث معايير المراسلة ودعم تحديث النظام المالي على نطاق أوسع. وعلى وجه التحديد، تعتمد البنوك المركزية معيار ISO 20022 كمعيار للرسائل للأنظمة الجديدة، وهو معيار مقبول دوليا يمكّن المشاركين في النظام البيئي للمدفوعات من إرسال معلومات أكثر ثراءً عن المعاملات عما كان عليه الحال في الماضي. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمصارف المركزية أن تتعاون بشكل وثيق مع مجموعات الصناعة التي تعمل بالفعل على تنسيق المعايير الدولية، مثل فريق ممارسات سوق المدفوعات، الذي يقود الجهود الرامية إلى تحديد المبادئ التوجيهية للاستخدام من أجل الاستخدام المتسق للمعيار الدولي للتوحيد القياسي 20022 في المدفوعات عبر الحدود.

ويمكن أن يؤدي اعتماد معيار الأيزو 20022 إلى الحد من الاضطرابات في الدفع عبر الحدود بطريقتين مهمتين. أولاً، ستتمكن المصارف المركزية التي تشارك معيارا مشتركا للرسائل من إجراء المزيد من المعاملات وتمرير معلومات أكثر ثراءً وأهمية بالنسبة لمقاصة المعاملات (مثل معلومات اعرف عميلك، والإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال/والإرهاب، وما إلى ذلك). ثانياً، من خلال اعتماد معيار دولي للبنية التحتية المالية المهمة، يكون لدى مقدمي المدفوعات الراغبين في التواصل مع هذه البنية التحتية حافز اقتصادي لتحديث نظم المراسلة الخاصة بهم، واعتماد معايير جديدة. وهذا بدوره يمكن أن يكون له آثار مضاعفة في جميع أنحاء النظام الإيكولوجي الأوسع، حيث يستخدم اللاعبون معايير مشتركة لإرسال رسائل إلى بعضهم البعض وفي شبكات الدفع الخاصة بهم، إما من خلال نظام الدفع في الوقت الحقيقي أو من خلال شبكات أخرى مفتوحة وقابلة للتشغيل المتبادل. وأخيراً، فإن اعتماد نفس المعيار الذي تعتمده أنظمة الدفع الأخرى يقلل من التكاليف المرتبطة بالتكامل مع النظم الأخرى.

بيد أن التحديث سيستغرق وقتا، وقد لا يكون ممكنا أو صائباً بالنسبة لجميع الأسواق. وتيسر العديد من المؤسسات المالية الدفع من خلال المعايير الأقدم، وإن كانت لا تزال مقبولة دولياً (على سبيل المثال، البطاقات المالية التي تصدرها بطاقات المعاملات المالية والمعيار آيزو 8583). وهذه المعايير لا تزال تتيح إمكانية التشغيل المتبادل. ولكنها ليست قادرة دائما على نقل المعلومات الأكثر ثراء اللازمة لتيسير المدفوعات عبر الحدود.

بالإضافة إلى ذلك، سيكون التحديث مكلفًا أيضًا للمشاركين، وخاصة بالنسبة للمؤسسات المالية الأكبر، لذلك يجب على البنوك ٨٩ المركزية أن تتوقع معايير دولية متعددة تعمل بالتوازي في المدى القريب. وقد تكون التكاليف عائقا كبيرا أمام البلدان النامية أيضا. ولذلك، ينبغي تقييم الهياكل الأساسية المالية الجديدة ومشاريع التحديث الأوسع نطاقا بالتوازي مع الأولويات الأخرى بالنظر إلى تكاليف التنفيذ الأولية.

اعتماد معايير فريق العمل المالي

إن اعتماد معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أمر هام لنزاهة النظام المالي. ومن الضروري اتباع نهج متسق ودولي لتحقيق أهداف فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتمثلة في مكافحة الجريمة المالية وتسوية الفرص وتجنب خطر استغلال الروابط الضعيفة في النظام المالي. وأي بلد لا يعتمد المعيار الدولي يجعل النظام المالي برمته عرضة لإساءة استعمال الأنشطة الإجرامية، لا سيما بالنظر إلى الطبيعة الحتمية لغسيل الأموال عبر الحدود.

إن تمكين الحلول الثنائية أو المتعددة الأطراف عبر الحدود يتطلب من جميع البلدان أن تكون لديها ثقة متبادلة في أن نظام مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب لدى كل شبكة محلية كاف. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان أن تكفل وضع نظامها لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب، ولا سيما الجوانب المتصلة بالعناية الواجبة التي يُجبَر عليها من جانب العملاء، بما يتماشى مع معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإبلاغ المستمر عبر الولايات القضائية من شأنه أن يخفف من عبء الامتثال.

وتُشجَّع البلدان على مواءمة إطارها القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والتركيز على وضع مبادئ نظام الدفع الخاصة بها على المخاطر والنتائج. ولتيسير الشمول المالي دون تقويض السلامة المالية، يمكن أن تتطلب لوائح تحديد هوية العملاء/ التحقق من هوية العملاء أن يكون لهم أساس معقول لمعرفة هوية

عملائهم. ولكن، دون أن يحددوا بدقة كيف يمكنهم تحقيق هذا الهدف. وفي إطار هذا النظام، يمكن للأفراد الذين لا يحملون وثائق هوية كافية أن يخضعوا للعناية الواجبة من جانب العملاء وأن يوسعوا تدريجيا مستوى حصولهم على الخدمات المالية، بدءا من نوع حساب مقيد ومنخفض المخاطر. مع مرور الوقت، وبما أن الموفر المنظم يتعامل مع البيانات التي تم إنشاؤها بواسطة أنشطة العميل كهوية، يمكنه توسيع نطاق الأداء الوظيفي والحد الأدنى للحساب المقدم للعميل.

تقدم إرشادات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن الهوية الرقمية التي صدرت مؤخرًا نهجًا قائمًا على المخاطر لاستخدام الأشكال الرقمية لتحديد الهوية لأغراض العناية الواجبة للعملاء سي دي دي. وتوصي الإرشادات بأن تشجع الحكومات الوطنية على اتباع نهج مرن قائم على المخاطر في استخدام نظام الهوية الرقمية لليد المعتمدة على التنمية المدفوعة باعتبارات التنمية المدفوعة، وأن تنظر في تقديم توجيهات بشأن كيفية استخدام نظام الهوية الرقمية ذات مستويات ضمان مختلفة لمراقبة الهوية/ التسجيل وتوثيقها بالنسبة للفئات ذات المستويات المحلية المعتمدة على المستويات. وترسل التوجيهات رسالة واضحة مفادها أن السلطات بحاجة إلى القيام بدور استباقي إما في تقييم مستويات ضمان الهوية الرقمية ذات الصلة (أو ترشيح هيئة أخرى لتقييمها)، أو تقديم إرشادات بشأن كيفية القيام بذلك. وينبغي للكيانات الخاضعة للتنظيم. مثل المؤسسات المالية، أن تنظر فيما إذا كانت نظم الهوية الرقمية ذات المستويات الأدنى للضمان كافية لتبسيط العناية الواجبة في حالات انخفاض مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب.

ومن الطرق التي تسعى بها البلدان إلى تشجيع الشمول المالي مع ضمان نزاهة النظام المالي من خلال مبادرات "اعرف عميلك". تعمل إجراءات "اعرف عميلك" الإلكترونية على تحويل عملية "اعرف عميلك" اليدوية إلى عمليات رقمية، مما قد يقلل من تكاليف اشتراك عملاء جدد مع الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال / مكافحة الارهاب. ومن شأن قواعد البيانات المركزية والهوية الرقمية أن تدعم نظم " اعرف عميلك" عن طريق ربط وكلاء الهوية المحلية بقواعد بيانات الهوية الرقمية. ويمكن لهذه النظم أن تخفض كثيرا من تكاليف المعاملات بالنسبة لمقدمي الخدمات والعملاء. كما يمكنها أن تتيح إمكانية أكبر للوصول إلى الحسابات المصرفية. ومن الأمثلة على ذلك الهيئة الوطنية لقاعدة البيانات والتسجيل في باكستان، التي تجعل من الممكن للمستهلكين فتح المحافظ الرقمية بسهولة أكبر باستخدام البيانات البيومترية، مما يسمح بصيرفة مصرفية لا فروع لها. وفي عام 2015 وحده، تضاعفت حسابات المحفظة الرقمية ثلاث مرات من 5 ملايين إلى 15 مليون حساب. وقد بدأت مشاريع مماثلة في أفريقيا، مثل مشروع رقم التحقق من مصرف نيجيريا، الذي يمكّن المستهلكين من استخدام الهواتف النقالة للتحقق من هويتهم من خلال مطابقة المعلومات مع شبكة من المؤسسات المالية المتصلة بقاعدة بيانات المعلومات البيومترية التابعة للبنك المركزي النيجيري.

العمل مع المجتمع الدولي عند وضع معايير جديدة للتكنولوجيا الجديدة وأنظمة التنظيم

تدرك دول كثيرة أهمية التوحيد القياسي الدولي وتواجه تحديات عند تنظيم قضايا الدفع التي لا توجد فيها معايير دولية. وفي حين أن الجهود الرامية إلى سد الثغرات في مجال الإدارة الرشيدة بمعايير محلية جديدة جديرة بالثناء، فإنها قد تُدخل اضطرابات جديدة في التجارة الرقمية عبر الحدود مع اعتماد البلدان لمعايير أخرى غير مطابقة. وعلاوة على ذلك، فإن وتيرة تكنولوجيا الدفع تتقدم بسرعة، وسيكون من الأفضل لمعظم الحكومات أن تتخذ نهجا ضعيفا ومحايدا تكنولوجيا لاستيعاب الابتكارات الجديدة.

ولحسن الحظ، تسمح بعض الآليات للبلدان بتنسيق وضع معايير الدفع وتشجيع التشغيل البيني عبر الحدود دون انتظار وضع معايير دولية.

أولا، تقوم بعض البلدان بوضع معايير ومبادئ توجيهية محلية مع الدخول في اتفاقات ثنائية تعترف بمعايير محلية أخرى من أجل الحد من الاحتكاك في التجارة عبر الحدود. على سبيل المثال، وقعت هيئة ماس مؤخرا عدة اتفاقيات تعاون ثنائي بشأن التكنولوجيا المالية تغطي القضايا ذات الصلة بالمعايير. وهناك اتفاق حديث بين ماس والبنك المركزي في كينيا ينص على أن كلا الطرفين يتفقان على المشاركة في تطوير "خدمات البنية التحتية الرقمية [...] استنادا إلى مجموعة من المعايير المشتركة".

ثانياً، تقوم بعض الحكومات بإطلاق معايير محلية جديدة لتلبية الاحتياجات المحلية بالتنسيق مع خبراء المعايير الدولية حتى يتسنى للمعايير المحلية أن تتدرج على الصعيد الدولي في المستقبل. على سبيل المثال، في عام 2016، عمل البنك الاحتياطي الهندي مع مختلف مقدمي خدمات الدفع على مبادرة لزيادة وصول المستهلكين والتجار إلى المدفوعات وكذلك إمكانية التشغيل المتبادل بين أنظمة الدفع المحلية والدولية. ومن خلال هذا الجهد، وضع البنك الاحتياطي الهندي مبادئ توجيهية لشركات الدفع لاستخدام رمز الاستجابة السريعة المشتركة (شركة بهارات) والتي أصبحت في نهاية المطاف الأساس لمعيار اي ام في سي او المقبول دوليا. وقد مكّن هذا المعيار القابل للتشغيل المتبادل التجار من قبول كل من الدفعات من مقدمي خدمات الدفع المحليين وكذلك مقدمي الخدمات الدوليين باستخدام رمز قبول واحد. وقد مكّن هذا المعيار القابل للتشغيل المتبادل التجار من قبول كل من الدفعات من مقدمي خدمات الدفع المحليين وكذلك مقدمي الخدمات الدوليين باستخدام رمز قبول واحد. وقد اتبعت حكومات أخرى مثال الهند، وحتى منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأسرها تفكر في اعتماد نفس المعيار لزيادة تشجيع التشغيل البيني الإقليمي.

ثالثا، يتزايد عدد المنتديات الإقليمية لتنسيق وضع المعايير والاعتراف المتبادل. ومرة أخرى، تقدم رابطة أمم جنوب شرق آسيا مثالا جيدا للتعاون الإقليمي بشأن قضايا الدفع. ويحدد مخطط المجموعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025 عددا من مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، بما في ذلك هدف "التكامل المالي". وقد اعتبرت الرابطة هذه المسألة مهمة بما يكفي لإنشاء اللجنة العاملة المعنية بنظم الدفع والتسوية لوضع إطار التكامل المالي، سيشمل مبادئ بشأن "توحيد أدوات الدفع المبتكرة في مجال البيع بالتجزئة". وينبغي أن تقوم الجهات الفاعلة في الصناعة المحلية بدور مهم في المناقشات المتعلقة بالمعايير الإقليمية، ولا سيما من خلال تحالف المدفوعات الإلكترونية الذي أنشئ بالفعل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي سبق ذكره.

وأخيرا، في حين أن جهود التعاون الثنائي والإقليمي جديرة بالثناء، فمن المهم في الأجل الطويل العمل مع منظمات المعايير الدولية لتحقيق المواءمة الدولية. وتواصل المنظمات الحكومية الدولية (مثل مصرف التسويات الدولية)، وكذلك منظمات الصناعة (مثل منظمة اي ام في سي او) العمل على وضع معايير ومبادئ توجيهية لتنظيم التكنولوجيات الناشئة، وهو أمر حاسم بالنسبة لمستقبل التجارة الرقمية عبر الحدود.

3. الثقة والأمان.

التخفيف من الاحتيال والتهديدات السيبرانية أمر بالغ الأهمية للتجارة الرقمية.

يتيح الابتكار القائم على التكنولوجيا في مجال الخدمات المالية فرصا عديدة للمدفوعات عبر الحدود والتجارة الرقمية، ولكنه يثير أيضا مخاوف بشأن الأمن السيبراني. وجدت دراسة استقصائية أجرتها برايس ووترهاوس كوبرز في عام 2017 أن 85 ٪ من المستهلكين، يعتقدون أن مخاطر الأمن السيبراني هي من بين أكبر المجتمعات التي تواجهها. وتركز الشركات المالية بشكل خاص على الأمن السيبراني حيث أنها أكثر عرضة للهجوم الإلكتروني 300 مرة من الشركات غير المالية،81 مع التأثير الاقتصادي للجريمة السيبرانية يقدر بأكثر من 600 مليار دولار في السنة. وبالتالي، فإن فهم التحديات وأفضل الممارسات والاحتياجات في النظام الإيكولوجي للأمن السيبراني هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للنمو المستقبلي للمدفوعات عبر الحدود والتجارة الرقمية.

وتشارك عادةً العديد من الجهات الفاعلة في دفع مبالغ عبر الحدود، لا سيما عندما تكون مرتبطة بالتجارة الرقمية. كل حلقة في السلسلة يمكن أن تشكل خطرا على الأمن السيبراني. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع التجارة الرقمية يعني أن المستهلكين الأفراد والشركات الصغيرة يقومون بعمليات دفع عبر الحدود أكثر من أي وقت مضى. وتعد الشركات الرقمية الصغيرة والمتوسطة هدفا رئيسيا للهجمات الإلكترونية. وفي دراسة استقصائية عالمية لعام 2017 للشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الإلكترونية، تم إدراج الأمن السيبراني/ خصوصية البيانات والسمعة الرقمية على أنها أعلى المخاطر العالمية. ومع تبني المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمستهلكين للتجارة الإلكترونية عبر الحدود، فإن فهم التحديات الفريدة التي تواجهها أمر أساسي.

3.1.ارتفاع معدلات الاحتيال والمخاطر السيبراني.

هناك أكثر من 5 مليارات مستخدم للهاتف المحمول على مستوى العالم. أكثر من 60٪ منها هي اتصالات الهواتف الذكية. وتستمر مجموعة المخاطر لكل من مستخدمي الهواتف والهواتف الذكية في النمو وتشمل ما يأتي:

ميزة الهواتف - يمكن لهذه الهواتف تعمل مع الأجهزة والبرمجيات ذات حماية سيئة. وغالبا ما تفتقر إلى نظام التشغيل الذي يستخدم أحدث الحلول الأمنية.

الهندسة الاجتماعية – تشمل الهندسة الاجتماعية خداع المستخدمين في الكشف عن المعلومات أو اتخاذ إجراءات يمكن أن تهدد الأمن. انتشار المعلومات الشخصية المتاحة بسهولة على الانترنت، يمكن أن تمكن المخادع لاستخدام كميات صغيرة من المعلومات لكسب الثقة من المستخدم وتأمين معلومات أعمق وأكثر شخصية.

مبادلات شفرة الهاتف المحمول - على كل من الهواتف المميزة والهواتف الذكية، يمكن للهاكر استخدام الهندسة الاجتماعية للحصول على المعلومات الشخصية الرئيسية من المستخدمين ومن ثم الاستفادة من تلك المعلومات لإقناع مشغلي الاتصالات لفتح الوصول إلى المكالمات الهاتفية والرسائل النصية المخصصة للمستخدمين. والمعاملات التي تعتمد على الرسائل القصيرة كآلية أولية هي عرضة للخطر بشكل خاص.

الخداع - أكثر من 90٪ من جميع الهجمات الإلكترونية على مستوى العالم تبدأ بالتصيد عبر البريد الإلكتروني. تم التعرف على التصيد الاحتيالي، على أنه الخطوة الأولى على الأرجح في هجمات الإرهاب الإلكتروني. وبالتالي، فإن حماية حساب واحد من التصيد الاحتيالي يمكن أن يحمي منظمة أو صناعة أو حتى دولة بأكملها.

برامج الفدية والبرامج الضارة، تمكن المحتالين من تثبيت البرامج الضارة على نظام المستخدم لمعالجة البيانات أو إزالتها أو حظرها مؤقتًا. يطلب المحتالون بشكل متزايد من المستخدمين بدفع الأموال لاستعادة أنظمتهم. انتشار شبكات الواي فاي العامة

ومحطات شحن الهاتف المجانية وغيرها من نقاط الاتصال عبر الشبكات العامة يجعل تثبيت البرامج الضارة أسهل من أي وقت مضى.

خروقات بيانات المؤسسات – تكون أفضل ممارسات الأمن السيبراني موجودة عادة في المؤسسات الكبيرة التي خزنت بيانات كبيرة، ولكن هذه الأنظمة هي أيضا أهداف مهمة للهجمات الإلكترونية. ومتوسط خرق البيانات يكلف المؤسسات ما يقارب من 1.5 مليون دولار.

نقص الإلمام بالأمن السيبراني – يستهدف المتسللون عادة المستخدمين غير المتطورين من خلال الهندسة الاجتماعية وهجمات التصيد الاحتيالي. وجدت دراسة أجرتها جامعة ستانفورد حول الاحتيال أن عمليات الاحتيال على الشراء عبر الإنترنت لديها أعلى معدلات الإيذاء وهي الأكثر احتمالا أن تؤدي إلى الاحتيال. وتعد الشركات الصغيرة هدفا رئيسيا بسبب افتقارها إلى التطور فيما يتعلق بالأمن السيبراني. ووجدت دراسة أن 60٪ من انتهاكات بيانات الشركات الصغيرة هي نتيجة للموظفين المهملين أو المقاولين.

توزيع هجمات رفض الخدمة – يمكن للقراصنة السيطرة على العديد من أجهزة الكمبيوتر باستخدام تقنيات الهندسة الاجتماعية. ومن ثم، توجيه تلك الحواسيب للتواصل مع خادم واحد أو كمبيوتر واحد في نفس الوقت، مما يؤدي إلى زيادة هذه الأنظمة بشكل فعال وإعاقتها. يمكن أن تكون إزالة الشبكة فعالة مثل تثبيت البرامج الضارة، ويمكن أن يكون لها عواقب مماثلة.

3.2. اللوائح المتعلقة بالأمن السيبراني.

وقد استجابت الحكومات في جميع أنحاء العالم للتحديات العديدة المرتبطة بالأمن السيبراني من خلال وضع لوائح جديدة. وتوجد هذه اللوائح على حد سواء كقوانين شاملة للصناعة (مثل قانون الأمن السيبراني في سنغافورة لعام 2018) والقواعد التي تركز على قطاعات معينة في الصناعة (مثل إشعار 655 الصادر عن هيئة النقد في سنغافورة بشأن الفضاء الالكتروني الصحي). واختارت بعض الحكومات أن تُسند توطين البيانات كجزء من متطلباتها المتعلقة بالأمن السيبراني.

وكما لوحظ سابقا، فإن ولايات توطين البيانات لها عواقب اقتصادية سلبية كثيرة، ولكنها تقلل أيضا من الأمن السيبراني. ويؤدي تعريب البيانات إلى زيادة عدد نقاط الضعف المحتملة في نظام البيانات، كما أنه يأخذ الموارد بعيدا عن توفير أقصى قدر من الحماية للشبكة الموجودة. إن إدارة البيانات وأمنها أمران بالغا الأهمية بالنسبة للأعمال التجارية الرقمية، كما أن اختيار أماكن بناء مراكز البيانات يركز بشكل كبير على الأمن. وشبكات الأمن لا تكون إلا بنفس قوة أضعف حلقاتها. وستحد مراكز البيانات المتكاثرة من قدرة الشركات على الحفاظ على الأمن، وستتعرض مراكز البيانات التي تم تشكيلها حديثا على وجه الخصوص لتهديدات أمنية. إن الانتشار إلى مناطق متعددة دون وجود قضية تجارية – فقط بسبب تفويض محلي – قد يؤدي إلى تخفيف الممارسات الأمنية من أجل تخفيف التكاليف.

3.3. معايير مصادقة/ أمان متباينة.

يشارك كل من القطاعين العام والخاص في الجهود الرامية إلى تفويض المعايير كأداة للتصدي بفعالية لمخاطر الأمن السيبراني. إن الطبيعة التقنية للأمن السيبراني تفسح المجال أمام وضع المعايير. غير أن التباين في المعايير، قد أحدث ثغرات في توفير الأمن الكافي للنظم وخلافات لا داعي لها في المدفوعات عبر الحدود.

وقد أنشأ القطاع الخاص عدة منظمات لوضع المعايير المتعلقة بالأمن السيبراني. يعتبر معيار "أمان" بيانات صناعة بطاقة الدفع مثالاً على معيار يقوده القطاع الخاص وأصبح نموذجًا لمدفوعات التجزئة. كانت مصادقة الرسائل المستندة إلى المجال والإبلاغ والتوافق، طريقة رائدة لمكافحة التصيد الاحتيالي في القطاع الخاص وأصبحت منتشرة على نطاق واسع في استخدامها. الترميز هو منطقة أخرى بقيادة مقاييس القطاع الخاص. ويتضمن الترميز استبدال البيانات الحساسة مع اسم مستعار (أو رمز مميز). ويتم تخزين البيانات الحساسة في موقع آمن للغاية ويتم إنشاء الرموز المميزة لتتناسب مع المعلومات الحساسة. وعندما تحتاج المعلومات إلى المشاركة، يتم إرسال الرمز المميز فقط، وليس المعلومات الحساسة. يمكن إنشاء الرموز في الوقت الحقيقي وتسليمها بأمان عبر الإنترنت، وتستخدم في معاملات الأجهزة المحمولة، ومشاركتها بشكل آمن بين مجموعة واسعة من الكيانات في النظام البيئي للخدمات المالية.

وتوجد أيضاً عدة مبادرات تقودها الحكومة بشأن الأمن السيبراني. أنشأ المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (نيست) إطارًا للأمن السيبراني في عام 2014، والذي قام بتحديثه في عام 2018. وقد استخدمت عدة حكومات أخرى هذا المعيار كنموذج. ولا يكون لهذا المعيار ولاية تنظيمية، ولكنه يحدد أفضل الممارسات بالنسبة للصناعة.

وقد وضع المركز الوطني للأمن السيبراني في المملكة المتحدة معيارًا للحد الأدنى للأمن السيبراني لإدارته الخاصة. كما أن العديد من الهيئات الدولية، بما فيها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وفرقة العمل المعنية بهندسة الإنترنت، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات، قد وضعت معايير تتعلق بالأمن السيبراني.

ويخلق الاختلاف في المعايير التقنية والتفسير والتنفيذ تحديات أمام الكيانات التي تتطلع إلى الحفاظ على متطلبات الأمن السيبراني العالية والامتثال. على سبيل المثال، مع معايير المصادقة، تتطلب المصادقة متعددة العوامل عرض نوعين على الأقل من عناصر المصادقة، وليس فقط رقم التعريف الشخصي. وتنظر مجموعة من التجارب في القطاعين العام والخاص إلى عناصر أخرى مثل: الموقع، ونوع الجهاز، وبصمات الأصابع، وسلوك المستخدم، ومسح القزحية، والتعرف على الوجه. وهناك إجماع على أن المصادقة متعددة العوامل هي أفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني. وفي القطاع الخاص، يقوم تحالف فيدو (التعرف السريع على الهوية) بتطوير معيار مفتوح المصدر للمصادقة متعددة العوامل، بما في ذلك القياسات الحيوية. ولكن ما يزال الاختلاف قائما بشأن التنظيم والمعايير الحكومية حول العوامل الصالحة للتحقق من صحة الأساليب. ويمكن أن تؤدي هذه الاختلافات إلى خلق البلبلة للمستهلكين والحد من الأمن.

3.4.التوصيات: أفضل الممارسات والمبادرات والخطوات التالية.

إن الثقة والأمن لهما أهمية قصوى بالنسبة لنظام الدفع العالمي ولا شيء يقوض الثقة أكثر من الخروقات الأمنية التي تؤدي إلى الاحتيال والجريمة السيبرانية. والحل لعالم يتزايد تهديده بسبب التكنولوجيا هو، على الأرجح، المزيد من التكنولوجيا. وعلى الرغم من أن الأمن السيبراني هو مصطلح معروف، إلا أنه نادراً ما يُفهم. وهو يشمل أكثر من استخدام تقنيات التشفير وأفضل الممارسات للمصادقة: إن الأمن السيبراني يتطلب ضوابط أمنية داخلية قوية وأفضل الممارسات، وشراكات النظام الإيكولوجي والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

وعلى الرغم من أن الابتكار والأمن لا يسيران دائما جنبا إلى جنب، فإن الفرصة متاحة لمعالجة المخاطر السيبرانية وبناء القدرة على مواجهة الفضاء الإلكتروني إذا اتخذ القطاعان العام والخاص خطوات مدروسة بعناية.

إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن الأمن السيبراني

تسلط مؤسسة هيوليت الضوء على الانفصال بين الممارسين التقنيين والمهنيين في مجال السياسات باعتباره عقبة رئيسية ومستمرة أمام ظهور أطر فعالة للأمن السيبراني. والحلول تتمثل بالجمع بين الخبراء التقنيين من القطاع الخاص والأكاديميين مع خبراء في مجال السياسات في الحكومة.

الأمن السيبراني هو مجال سريع التطور حيث وضع معايير تنظيمية صارمة، يمكن أن تخمد الابتكار وتحد من الأمن على المدى الطويل. وينبغي للقطاع الخاص أن يقود عملية وضع معايير جديدة لمكافحة المخاطر السيبرانية الناشئة في مجال المدفوعات عبر الحدود. ولكن، يتعين على الحكومة أيضاً أن تلعب دورا رئيسيا، كجزء من الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن وضع المعايير. ويمكنها أن تقر معايير معينة يضعها القطاع الخاص من خلال مجموعة غير ملزمة من التوصيات.

تشجيع التعاون في مجال إنفاذ القانون وتحديث معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة

ومن الشواغل الرئيسية المتعلقة بالأمن السيبراني إمكانية الوصول إلى البيانات من خلال إنفاذ القانون، ولا سيما في التحقيقات عبر الحدود. إن النموذج الحالي القائم على المعاهدات والمحرك إلى تبادل المساعدة القانونية بطيء ومرهق. يمكن أن يوفر قانون الولايات المتحدة الذي يوضح الاستخدام القانوني للبيانات في الخارج (أو القانون السحابي) إطارًا نموذجيًا. ويشترط الجزء الأول من القانون على مقدمي التخزين والاتصالات الإلكترونية الامتثال للأوامر الأمريكية المتعلقة بالبيانات التي يتم تخزينها فعليا في بلدان أخرى. ويجيز الجزء الثاني إبرام اتفاقيات تنفيذية، مثل الاتفاق بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، للسماح لمزود الخدمات بمشاركة محتوى الاتصالات مع حكومة أجنبية مؤهلة.

وقد بدأ الاتحاد الأوروبي مناقشات بشأن اتفاق تنفيذي محتمل لقانون "كلاود" وقد أعلنت أيضا كلا من الولايات المتحدة وأستراليا رسميا عن إجراء مفاوضات. وينبغي تدويل إطار قانون الشبكة العالمية (القانون السحابي) لإنشاء إطار عالمي أكثر قوة لتبادل البيانات المتعلقة بإنفاذ القانون. وهذا بدوره، يمكن أن يشجع وكالات إنفاذ القانون على التعاون بشأن مجموعة أوسع من القضايا، بما في ذلك تحديد الثغرات في المعايير القائمة لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة الإرهاب وممارسات التهرب الضريبي الأخرى.

إن لإطار قانون الشبكة السحابية الحالي بعض القيود، وهي تمثل التحدي الذي يواجه المنظمين ووكالات إنفاذ القانون في الوصول إلى البيانات المخزنة في الخارج من قبل الشركات التي لها حضور محدود في السوق. وحتى الآن، ناضلت البلدان النامية بشكل خاص من أجل الحصول على البيانات المخزنة في الخارج وهي تستحق اهتماما خاصا. ويسمح إطار هذا القانون مجموعة النظراء "باتفاقيات تنفيذية" ثنائية بين البلدان للحصول على المعلومات المخزنة في الخارج حتى بدون وجود محلي في السوق.

ويمكن أيضاً تشجيع المزيد من التعاون من خلال اتفاقيات تجارية مماثلة للأحكام المتعلقة بالتعاون في مجال التجارة الإلكترونية في إطار الاتفاقية.

تشجيع النظافة الإلكترونية من خلال البرامج التي تقودها الحكومة

يمكن أن يكون المستخدم النهائي خطرًا كبيرًا على النظام البيئي الإلكتروني. ويمكن للتدريب التعليمي الفعال أن يقلل من المخاطر السيبرانية على مستوى العالم. ومن غير المرجح أن يكون العميل المطلع جيدًا ضحية هجوم إلكتروني. ستكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضرورة لضمان وصول التثقيف الفعال في مجال الأمن السيبراني إلى المستهلك النهائي.

وينبغي أن يكون تحسين قدرة القطاع الخاص على الدفاع عن الفضاء الإلكتروني هدفا آخر للحكومة. ويمكن للحكومات تخصيص منح تمويل وعقد مسابقات لتحفيز الابتكار في مجال الأمن السيبراني. إن الفجوة في المهارات في مجال الأمن السيبراني معروفة جيدا، ولكن التمويل والدعم من الحكومة يمكن أن يساعد في تحسين محو الأمية الرقمية والنظافة الإلكترونية للعملاء.

وقد أنشأت البلدان "أكاديميات للابتكار" تجمع خبراء الصناعة والسلطات المختصة (بما في ذلك سلطات حماية البيانات والأمن السيبراني) وقادة منظمات المستهلكين معا، لتبادل الممارسات ومناقشة الشواغل التنظيمية والإشرافية مع ممثلي الحكومات.

إن زيادة التعاون بين الصناعة والجهات التنظيمية أمر ضروري للنمو المستمر لقطاعي التكنولوجيا المالية والتنظيمية. على سبيل المثال، تتضمن إجراءات مكافحة الخداع التي يمكن الترويج لها من قبل الحكومات معايير مصادقة تحقق من صحة أن المجال الوارد في رأس البريد الإلكتروني "من" أصلي من خلال التدقيق في سجلات نظام أسماء النطاقات. ويمكن لخوادم البريد الإلكتروني بعد ذلك قبول رسائل البريد الإلكتروني الواردة، أو رفضها، أو التحذير من إرسالها بناءً على هذه المعلومات. وكثيرا ما تستخدم المؤسسات المالية ومقدمو خدمات الدفع كطعم في هجمات التصيد الاحتيالي. وبالتالي، فقد طوروا خبرة في التصدي لها. ومن خلال العمل الوثيق مع القطاع الخاص، يمكن للحكومات أن تضمن أن تكون مكوناتها أكثر اطلاعا وحماية ضد مثل هذه الهجمات.

كما أثبتت الحملات التي تقودها الحكومة لتعزيز الممارسات الجيدة في مجال الأمن السيبراني فعاليتها. ففي سنغافورة، على سبيل المثال، توفر الاستشارات في مجال الخدمات العامة اللافتة للنظر في مركبات ومحطات النقل العام معلومات عامة عن الهجمات الإلكترونية الشائعة، وسبل منعها، وتفاصيل الاتصال بوكالات إنفاذ القانون في حالة وقوع أحد المستخدمين ضحية لهجوم ناجح.

العمل مع القطاع الخاص على وضع تدابير مهمة لحماية المستهلك

يجب على القطاع الخاص أن يكون مجتهدا في طريقة تفاعله مع المستهلكين فيما يتعلق بالأمن السيبراني. وكثيرا ما تقدم الشركات مطالبات تتعلق بالأمن السيبراني، وعندما يتبين أن المطالبات احتيالية، فإن التقاضي أو التنظيم المتعلق بحماية المستهلكين يستتبع ذلك. وهذا النوع من التنظيم والتقاضي مشروع، لأن الوعود الكاذبة والاحتيال لا يؤديان إلا إلى إضعاف نظام الأمن السيبراني.

ويمكن أن تنشأ أيضاً شواغل بشأن حماية المستهلك فيما يتعلق ببعض المسائل الأخرى المتعلقة بالسياسات العامة التي نوقشت أعلاه. إن الزيادة في تبادل البيانات مع أجهزة إنفاذ القانون، ورصد البيانات الشخصية للتخفيف من المخاطر السيبرانية، وتبادل البيانات بين الكيانات الخاصة للحد من المخاطر السيبرانية، كلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى قضايا حماية المستهلك، ولا سيما فيما يتعلق بالخصوصية. وينبغي أن يعمل واضعو السياسات مع القطاع الخاص على توفير مبادئ خصوصية الموانئ الآمنة فيما يتعلق بتنظيم حماية المستهلك فيما يتعلق بالبيانات التي يتم تبادلها بحسن نية للحد من المخاطر السيبرانية.

4. الابتكار الذي يمكّن الرقابة.

يلزم زيادة التنسيق لتحسين المنافسة والابتكار.

لضمان سلامة القطاع المالي وأمنه، يولى اهتمام تنظيمي خاص لمقدمي خدمات الدفع مقارنة بشركات التكنولوجيا الأخرى. قد تخضع الشركات، عند عملها في ولايات قضائية متعددة، للمتطلبات الإشرافية لهيئات الرقابة المالية المتعددة، مما قد يؤدي إلى تكرار تنظيمي وعدم كفاءة، وأن يشكل حواجز كبيرة أمام الشركات الأصغر التي ترغب في توسيع نطاق الخدمات عبر الحدود. وهاتان الثغرتان وحواجز السوق هذه بدورها تقلل من المنافسة وتزيد من تكاليف خدمات الدفع عبر الحدود.

يستكشف هذا القسم السبل التي يمكن أن تتعاون بها الجهات التنظيمية المالية للحد من التكرار والاحتكاك في المدفوعات الرقمية عبر الحدود مع ضمان الرقابة الكافية.

4.1.عدم وجود تنسيق دولي بشأن الإشراف على دفع المدفوعات بالتجزئة.

ويواجه المنظمون الماليون بصورة متزايدة معضلة تشجيع الابتكار وزيادة المنافسة بين مقدمي خدمات الدفع مع الحفاظ على الاستقرار المالي وإتاحة فرص متكافئة بين الشركات. ويرغب المشرفون في تقديم المرونة التنظيمية لتقنية التكنولوجيا المالية والمنتجات والخدمات الجديدة وضمان عدم تحايل هذه التقنيات على المتطلبات التنظيمية الضرورية أو الحصول على ميزة غير عادلة على مقدمي خدمات الدفع الحاليين الخاضعين للوائح التنظيمية والرقابة القوية.

وقد اتخذ منظمو خدمات الدفع، تاريخيا، مجموعة متنوعة من الأساليب في مجال الرقابة والإشراف. في معظم الولايات القضائية، يتم تنظيم مقدمي خدمات الدفع، بما في ذلك التكنولوجيا المالية، مع درجة معينة من الرقابة. ولكن، عادة ما تتطلب إشرافا أقل من الخدمات المصرفية على نطاق أوسع، حيث أن خدمات الدفع تمثل مخاطر أقل نظامية للنظام المالي. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، تشرف الجهات التنظيمية على عمليات ونظم مقدمي المدفوعات لإدارة مجموعة واسعة من المخاطر، بدءًا بالمخاطر التشغيلية، إلى الائتمان، والسيولة، والمخاطر الاستراتيجية، والمخاطر المتعلقة بالسمعة، والمخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالامتثال. وعادة ما يتعلق مستوى الرقابة التنظيمية بكيفية تعامل مقدمي المدفوعات مع النقود الإلكترونية، التي تُعرَّف على نطاق واسع بأنها: أي مخزن إلكتروني للقيمة يمكن استخدامه لتسديد المدفوعات. يمثل عقد الإيداع مخاطر أكبر في القطاع المالي، لذلك يخضع مقدمو خدمات الدفع الذين يحتفظون بالودائع نيابة عن العملاء لرقابة تنظيمية أكبر من مقدمي الخدمات الذين يسهلون فقط المعاملات بين حسابات الودائع.

ويوجز مجلس التسويات الدولية ومجلس المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية التعاون بين الجهات التنظيمية من خلال مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية، وتحديداً المسؤولية هاء: التعاون مع السلطات الأخرى. غير أن التعاون بين الكيانات التنظيمية في مجال المسؤولية هاء قد ركز، في الممارسة العملية، على الهياكل الأساسية المهمة في السوق، التي كثيرا ما لا تشمل نظم دفع التجزئة لأنها تشكل مخاطر أقل بكثير من نظام المقاصة والتسوية الأخرى (مثل بورصات الأوراق المالية، ونظم الدفع بالجملة، وما إلى ذلك).

وعلى الرغم من عدم وجود تنسيق دولي والاعتراف المتبادل بمتطلبات الإشراف والتراخيص من الولايات القضائية الأجنبية، فإن النهج التي تتبعها بلدان كثيرة في الإشراف على نظام الدفع متشابهة. ولذلك، فحتى إذا كانت الشركة تفي بمتطلبات الرقابة والإشراف في ولاية قضائية واحدة، وكانت هذه المتطلبات مثل تلك التي في ولايات قضائية أخرى، فقد تحتاج الشركة إلى إجراء فحوص إضافية وعمليات ترخيص في كل ولاية قضائية جديدة تعتزم تقديم الخدمات فيها. ويمكن أن يشكل ذلك عائقا كبيرا أمام الشركات، ولا سيما الشركات الأصغر حجما، التي تتطلع إلى تقديم خدمات الدفع عبر الحدود في ولايات قضائية متعددة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع الحواجز أمام الدخول يؤدي إلى انخفاض المنافسة وقلة توافر الخدمات عبر الحدود. وقد لا يكون لدى الوافدين الجدد الموارد الكافية للخضوع للامتحانات في ولايات قضائية متعددة. وبالتالي، قد لا يتمكنون من تقديم خدمات الدفع عبر الحدود في السوق.

4.2.التوصيات: أفضل الممارسات والمبادرات والخطوات التالية.

من أجل الحد من الحواجز التي تحول دون الدخول والتكرار التنظيمي، من الضروري زيادة التنسيق الدولي بين المشرفين الماليين. ومن شأنه أن يشجع زيادة التنسيق على تبادل المعلومات ويلغي الحاجة إلى الإبلاغ والدراسة الزائدين عن الحاجة، ويفضي إلى أفضل الممارسات لتنظيم التكنولوجيات والمنتجات المالية الجديدة. ولحسن الحظ، فإن الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف التي بذلت مؤخرا لتنسيق الرقابة وصناديق الرمل التنظيمية للتكنولوجيا المالية تقدم أمثلة على الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تقلل من التكرار في مجال الرقابة وتبسط الترخيص لخدمات الدفع عبر الحدود.

استكشاف التنسيق الرقابي الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف.

وتدخل بلدان كثيرة في اتفاقات ثنائية لتقاسم المعلومات وتحسين تنسيق الرقابة التنظيمية على الشركات التي تقدم خدمات مالية عبر الحدود، بما في ذلك المدفوعات. وتقدم سنغافورة مرة أخرى نموذجا جيدا للتعاون الدولي في مجال خدمات الدفع عبر الحدود. منذ عام 2016، وقّعت هيئة الاتصالات المالية 33 اتفاقية تعاون في مجال التكنولوجيا المالية مع نظرائها في الرقابة التنظيمية في جميع أنحاء العالم.

وتختلف اتفاقات التعاون هذه من حيث نطاقها ولكنها تميل إلى التركيز على ثلاث مجالات: تبادل المعلومات بين السلطات التنظيمية، وإحالة الشركات المؤهلة إلى ولايات قضائية أخرى، والالتزامات باستكشاف مشاريع مشتركة تتعلق بالابتكار المالي.

وكل نوع من هذه الأنواع من الالتزامات يقلل من أوجه القصور في متطلبات الترخيص والرقابة عبر الحدود مع ضمان الإشراف التنظيمي. على سبيل المثال، تسمح اتفاقية تعاون عام 2017 بين ماس وسلطة النقد في هونغ كونغ بإحالة التكنولوجيا

المالية التي تلبي متطلبات الرقابة في ولاية قضائية واحدة إلى الأخرى. كما تضفي الاتفاقية طابعا رسميا على تبادل المعلومات بين السلطات الإشرافية - فيما يتعلق بشركات محددة تعمل في كل من الولاية القضائية والتقاسم الأوسع لأفضل الممارسات - بهدف "خلق تآزر كبير لتطوير التكنولوجيا المالية وتدفقات أموال أكثر كفاءة بين السوقين".

وفي الآونة الأخيرة، انتقلت عدة سلطات إشرافية إلى التنسيق المتعدد الأطراف للرقابة على التكنولوجيا المالية، بما في ذلك لمقدمي خدمات الدفع عبر الحدود، من خلال الشبكة العالمية للابتكار المالي. وقد تكاتفت السلطات الإشرافية التي أتقنت صناديق الرمل التنظيمية لتقنية فينتك في عام 2018 لتشكيل جي اف ان لتبادل أفضل الممارسات. ومنذ ذلك الحين، تطور هدف "جي في إن"، مع هدفين رئيسيين: الأول: تزويد التكنولوجيا المالية مع وسيلة أكثر كفاءة للعمل مع المنظمين؛ والثاني: تحسين التنسيق عبر الحدود بين السلطات المالية. وفي أكثر من عام، وسعت شبكة جي اف إن شبكتها (الشكل 2) لتشمل أكثر من 43 جهة تنظيمية في النظام المالي، تمثل وكالات بارزة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، تقود جهود آلية تحديد الرمال. كما أن المؤسسة منفتحة على قبول الأعضاء غير المنظمين في مجال المراقبة، بما في ذلك مجموعات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء ومؤسسات أخرى للتمويل الإنمائي.

وإلى جانب تنسيق برامج صناديق الرمل المحلية في التكنولوجيا المالية، تدرك جي اف ان أيضا أهمية زيادة التعاون التنظيمي على وجه التحديد للخدمات المالية عبر الحدود، بما في ذلك مدفوعات التجزئة. في عام 2019، أطلقت تجربة اختبار عبر الحدود لتقنيات مالية تركز على تقديم الخدمات عبر الحدود، والتي شملت مقدمي خدمات الدفع. وفي حين كان هذا المشروع التجريبي محدودا في نطاقه حيث لم يتم اختيار سوى ثماني شركات لإدراجها في البرنامج، فإن الدروس المستفادة أدت إلى عدة أدوات مفيدة يمكن أن تحسن خدمات الدفع عبر الحدود. وهي تشمل وضع خلاصة تنظيمية تحدد أنواع الأنشطة التي يمكن أن يدعمها منظمو الأنشطة في مختلف البلدان، وهي أداة مفيدة للشركات التي ترغب في تقديم خدمات الدفع عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، تقوم جي اف ان حاليًا بتطوير تطبيق مشترك عبر الولايات القضائية لتبسيط طياري الخدمات عبر الحدود للتقنيات المالية.

تمثل نجاحات جي اف ان خلال السنة الأولى من تشغيلها فرصة لتوسيع نطاقها إلى ما هو أبعد من صناديق الرمل التنظيمية إلى مقدمي التكنولوجيا المالية على نطاق أوسع، وعلى وجه التحديد لمقدمي خدمات الدفع عبر الحدود الآخرين. وفي حين أن من المهم دعم دخول مقدمي التكنولوجيا الجدد. فمن المهم أيضا، الحفاظ على تكافؤ الفرص مع مقدمي الخدمات الراسخين عبر الحدود الذين يتحملون بالفعل تكاليف كبيرة للرقابة التنظيمية في كل ولاية قضائية. ويمكن تيسير توسيع نطاق التعاون من خلال الشبكة القائمة أو من خلال إنشاء شبكة جديدة تركز بشكل خاص على تبسيط الرقابة على مدفوعات التجزئة. وسيكون تركيز هذا الفريق أكثر على التنسيق والإحالة إلى الترخيص، وأقل تركيزا على المعايير التي تقع إلى حد كبير ضمن اختصاص اللجنة المشتركة بين اللجان.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحرك خطوة واحدة إلى ما هو أبعد من التنسيق عبر الحدود، يمكن للبلدان أن تفعل أكثر من مجرد تبادل المعلومات التنظيمية واعتماد "جوازات سفر" تنظيمية لتقنيات التكنولوجيا المالية. وفي الوقت الحالي داخل الاتحاد الأوروبي، يمكن لمشغلي الدفع المرخص لهم في دولة عضو واحدة جواز سفر هذه التراخيص إلى دول أعضاء أخرى وفقا لتوجيهات الاتحاد الأوروبي للخدمات المالية. مع خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، يستكشف مفاوضو المملكة المتحدة كيفية مواصلة هذا الترتيب مع أعضاء الاتحاد الأوروبي. وربما توسيعه إلى بلدان أخرى خارج أوروبا. على افتراض التنسيق الكافي بين المنظمين وتخفيف المخاطر، فإن إصدار جوازات السفر هو تطور طبيعي نحو تبسيط متطلبات الرقابة والترخيص. ويمكن أن يجعل من الأسهل بشكل كبير جعل التكنولوجيا المالية لتوسيع نطاق الخدمات عبر الحدود وتقديمها.

الخاتمة.

معالجة المدفوعات عبر الحدود تتطلب نهجاً شموليا.

إن تيسير مدفوعات التجزئة عبر الحدود يتطلب اليوم إقامة صلات بين مجموعة معقدة من المصارف والتطبيقات ومقدمي خدمات الدفع المحليين والدولي. وبطبيعة الحال، بين المستهلكين والتجار. وكما هو مبين في هذا التقرير، فإن هناك حاجة إلى القيام بعمل كبير لتحسين كفاءة المدفوعات عبر الحدود، ولكن العديد من صانعي السياسات والشركات المبتكرة يعملون معا لرسم طريق للمضي قدما.

إن مجالات تركيز واضعي السياسات الأربعة التي أبرزها هذا التقرير مترابطة وينبغي بالتالي معالجتها في انسجام. وبدون معالجة حواجز السوق والقيود المفروضة على البيانات، لا يمكن للشركات الدولية أن تجلب الخدمات عبر الحدود إلى السوق، بل إن من الأصعب على الداخلين الجدد الذين يركزون محليا أن يتوسعوا في الخارج ويشكلوا شراكات مع شركات دولية. وبدون تحسين قابلية التشغيل البيني بين مقدمي خدمات الدفع، فإن الاحتكاك في إجراء الاتصالات بين البلدان والشبكات سيزداد فقط مع دخول المزيد من مقدمي الخدمات إلى السوق. وبدون معالجة الأمن والثقة في المدفوعات عبر الحدود، فإن الهجمات الإلكترونية والاحتيال يعطلان التجارة عبر الحدود. وأخيراً، فإن المنافسة والاستقرار المالي في خدمات الدفع سيتضرران، بدون وجود رقابة وتعاون كافيين فيما بين المشرفين على النظام المالي.

وقد ركز هذا التقرير في المقام الأول على تيسير مدفوعات البيع بالتجزئة عبر الحدود، ولكن التصدي لتحديات السياسة العامة في هذه المجالات الأربعة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمسائل الأخرى التي تواجه المدفوعات محليا. وسيكشف المنتدى الاقتصادي العالمي العديد من هذه المواضيع في أبحاثه، ولا سيما تلك المتعلقة بالإدماج المالي ودور العملات الرقمية في مستقبل المدفوعات. وسيكون بحث هذه التحديات مهما بشكل خاص بالنسبة للأزمات الراهنة، حيث كشفت عن الثغرات في الشمول المالي والاستعداد الرقمي من خلال التحول من التجارة الشخصية إلى التجارة الإلكترونية.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم حلول عملية وشاملة لتعزيز كفاءة الاقتصاد وشموليته على حد سواء من خلال التصدي لعدد من التحديات العملية في مجال الإدارة العامة بالتوازي. إن التعاون بين القطاعين العام والخاص مطلوب بشكل أكبر من أي وقت مضى مع تسارع التحول الرقمي للاقتصاد العالمي بمعدل غير مسبوق.

المساهمون.

اتخذ المنتدى الاقتصادي العالمي، في صياغته لهذا التقرير، نهجا من جانب أصحاب المصلحة المتعددين لعقد مجتمع عالمي من قادة الصناعة، وصانعي السياسات، وأعضاء الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من مختلف الولايات القضائية، وممثلي الهيئات والمنظمات الدولية.

المؤلفون الرئيسيون.

مايك جالالر

مدير، السياسة العامة، فيزا، الولايات المتحدة الأمريكية؛ زميل، التجارة الرقمية، المنتدى الاقتصادي العالمي ذ.م.م

نايجل كوري

مدير مساعد، مؤسسة السياسات التجارية وتكنولوجيا المعلومات والابتكار، الولايات المتحدة الأمريكية

عثمان أحمد

رئيس، السياسة العامة العالمية، باي بال، الولايات المتحدة الأمريكية.

يشكر المنتدى المساهمين التالي ذكرهم، على دعمهم وخبرتهم منذ إنشاء محفظة المدفوعات الرقمية عبر الحدود.

نيك أشتون-هارت

ممثل جنيف، شبكة التجارة الرقمية، سويسرا

إيزابيلا على بونتوال براغا

شريك، سيسكوين باريو، البرازيل

ساهرا الإنجليزية

نائب الرئيس، السياسة العالمية، ماستركارد، الولايات المتحدة الأمريكية

أنطونيا إيسر

كبير معاونين، سينفري، جنوب أفريقيا

ماي آن ليم

المدير التنفيذي، رابطة آسيا للحوسبة السحابية، سنغافورة

مابيل ليو

كبير المستشارين، إدارة القواعد والمعايير، مجموعة انت للخدمات المالية، جمهورية الصين الشعبية

مارتن مولينويفو

كبير المستشارين، مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة

لورا مونوز بيريز

مدير مشاركة أقدم، سينفري، جنوب أفريقيا

هاريش نتاراجان

خبير رئيسي في القطاع المالي في مجال المدفوعات والبنية التحتية للأسواق، البنك الدولي، واشنطن العاصمة

راؤول فوكس

مدير الشؤون الحكومية، غرفة التجارة الدولية، فرنسا

ماوريسيو سانتوس

الشريك المؤسس، سيسكوين باريو، البرازيل

جيفري سيي

المدير العام ورئيس قسم الهوية، الثقة الاجتماعية، سنغافورة

تان نيات تشوان

مدير أول، سوق المدفوعات، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، سويفت، ماليزيا

ألكسندر تريجوس فارغاس

شريك، سيسكوين باريو، البرازيل

أرون فينكاتارامان

مدير أول، المشاركة الحكومية العالمية، فيزا، الولايات المتحدة الأمريكية

غريس و.و.

رئيس شراكة المخاطر، أوبر، الولايات المتحدة الأمريكية

المنتدى الاقتصادي العالمي

كيمبرلي بوترايت

قيادة المجتمع والتجارة الدولية والاستثمار

شون دوهرتي

رئيس التجارة الدولية والاستثمار

زيبانغ فان

رئيس، التجارة الرقمية، المنتدى الاقتصادي العالمي ذ.م.م

آشلي لانكويست

قائد مشروع، بلوكشين والعملة الرقمية، المنتدى الاقتصادي العالمي ذ.م.م

جيسي لين

متخصص في المشروع، التجارة الرقمية، المنتدى الاقتصادي العالمي ذ.م.م

درو بروبسون

رئيس قسم التكنولوجيا والابتكار في الخدمات المالية، المنتدى الاقتصادي العالمي ذ.م.م

يان شياو

مشروع رائد، التجارة الرقمية، المنتدى الاقتصادي العالمي ذ.م.م

الهوامش

1 موديز للتحليلات، تأثير المدفوعات الإلكترونية على نمو الاقتصاد، 2016،

https://usa.visa.com/dam/VCOM/download/visa-everywhere/global-impact/impact-of-electronic-payments-on-economic-growth.pdf

كيرني، "المدفوعات الرقمية والاقتصاد العالمي غير الرسمي"، 2018،

https://www.kearney.com/financial-services/digital-payments-and-the-global-informal-economy

2 موديز التحليلات، تأثير المدفوعات الإلكترونية على نمو الاقتصاد، المرجع السالف الذكر.

3 المنتدى الاقتصادي العالمي، "التصدي لتحديات الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية العالمية"، الكتاب الأبيض، 2018،

http://www3.weforum.org/docs/WEF_Addressing_E-Payment_Challenges_in_Global_E-Commerce_clean.pdf

4 بولت، ويلكو، وسوجيت شاكرافورتي، "رقمنة مدفوعات التجزئة"، ورقة عمل بنك دي نيدرلاندش، رقم 270، 2010

https://www.dnb.nl/binaries/Working%20paper%20270_tcm46-243674.pdf

5 منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (آبيك)، تعزيز سياسة تمكينية وبيئة تنظيمية في آبيك للأعمال التي تعمل في مجال استخدام البيانات، الفصل 4: خدمات الدفع، 2019

/https://www.apec.org/-/media/APEC/Publications/2019/7

6 منظمة التجارة العالمية، الصين - بعض التدابير التي تؤثر على خدمات الدفع الإلكتروني: تقرير الفريق، 16 تموز/يوليه 2012، الفقرة 7-99، الصفحات 35-36.

7 المنتدى الاقتصادي العالمي، "التصدي لتحديات الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية العالمية"، المرجع السابق.

8 المرجع نفسه؛ وتعتبر بلدان "الاتحاد الأوروبي الـ 15" عضواً واحداً في منظمة التجارة العالمية؛ 22 عضوا لديهم التزامات كاملة للوصول إلى الأسواق و31 لديهم التزامات جزئية للوصول إلى الأسواق على خدمات الدفع ونقل الأموال.

9 غرفة التجارة الدولية، "خدمات الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية"، ملخص قضايا غرفة التجارة الدولية رقم 4، 2020 ،

https://iccwbo.org/content/uploads/sites/3/2020/02/icc-issues-brief-4-electronic-payment-services-and-ecommerce.pdf

10 البنك المركزي النيجيري، إرشادات بشأن خدمات قبول بطاقات نقاط البيع، أغسطس 2011،

http://www.cbn.gov.ng/cashless/POS_GUIDELINES_August2011_FINAL_FINAL%20(2).pdf

11 مصرف دينتونس، "المصرفية والمالية، التغييرات التشريعية الروسية الرئيسية لعام 2016، تنظيم قطاع الدفع"، 2 مارس 2017

https://www.dentons.com/en/insights/alerts/2017/march/2/major-russian-legislation-changes-for-2016-banking-and-finance#4

دينتوس، القانون الاتحادي رقم 161-اف زد "بشأن نظام الدفع الوطني"، 27 حزيران/يونية 2011 (قانون مصادر القدرة الوطنية) بصيغته المعدلة في تشرين الأول/أكتوبر 2014 بالقانون الاتحادي رقم FZ-319 "بشأن التعديلات على القانون الاتحادي بشأن نظام المدفوعات الوطنية وبعض القوانين التشريعية للاتحاد الروسي"

https://www.dentons.com/en/insights/alerts/2014/november/11/international-payment-cards-processing-from-russia-with-love

نظام بطاقة الدفع الوطنية، "نظام بطاقة الدفع الوطنية الروسية"،

/https://nspk.com

12 بنك إندونيسيا، نظام الدفع، "تنظيم بنك إندونيسيا رقم 2017//19/8 على بوابة الدفع الوطنية"، 1 نوفمبر 2017

https://www.bi.go.id/en/peraturan/sistem-pembayaran/Pages/pbi_190817.aspx

مجلس صناعة تكنولوجيا المعلومات، "تعليقات استجابة للأمر التنفيذي بشأن انتهاكات الاتفاقيات التجارية وتجاوزاتها"، 2017،

https://www.itic.org/dotAsset/9d22f0e2-90cb-467d-81c8-ecc87e8dbd2b.pdf

13 غرفة التجارة الأمريكية في هانوي (AmCham)، "فيتنام: ملخص التجارة"، http://www.amchamhanoi.com/wp-content/uploads/2018/04/NTE-vietnam-2018.pdf

14. رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، تعزيز سياسة تمكينية وبيئة تنظيمية في الابيك للأعمال التجارية التي تستخدم البيانات، الفصل 4: خدمات الدفع، المرجع السالف الذكر.

15. المنتدى الاقتصادي العالمي، "التصدي لتحديات الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية العالمية"، المرجع السابق.

16. ملتزر، جوشوا، وبيتر لوفلوك، تنظيم الاقتصاد الرقمي: فهم أهمية تدفقات البيانات عبر الحدود في آسيا، بروكينغز، 2018،

https://www.brookings.edu/research/regulating-for-a-digital-economy-understanding-the-importance-of-cross-border-data-flows-in-asia/ : كوري، نايجل، "تدفقات البيانات عبر الحدود: أين الحواجز، وماذا تكلف؟" مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والابتكار، 1 مايو 2017،
https://itif.org/publications/2017/05/01/cross-border-data-flows-where-are-barriers-and-what-do-they-cost

17. مانييكا، جيمس، وآخرون، "العولمة الرقمية: العصر الجديد للتدفقات العالمية"، معهد ماكينزي العالمي، 24 فبراير 2016،
https://www.mckinsey.com/business-functions/mckinsey-digital/our-insights/digital-globalization-the-new-era-of-global-flows

18. ثاكر، أريا، "خطط توطين البيانات في الهند يمكن أن تضر بالشركات الناشئة الخاصة بها أكثر من غيرها"، كوارتز الهند، 16 أكتوبر 2018،
https://qz.com/india/1422014/rbis-data-localisation-could-hurt-indias-own-startups/

19. ابيك، تعزيز سياسة تمكينية وبيئة تنظيمية في ابيك للبيانات التي تستخدم الشركات، الفصل 4: خدمات الدفع، المرجع المذكور.

20. وكالة التنظيم والرقابة المصرفية، الوكالة التركية لتنظيم المصارف والإشراف عليها، "قانون نظم الدفع والتسويات الأمنية، وخدمات الدفع ومؤسسات النقد الإلكتروني"، القانون رقم 6493 المؤرخ 20 يونيو 2013، الجريدة الرسمية، العدد رقم 28690، 27 يونيو 2013، https://www.bddk.org.tr/ContentBddk/dokuman/

21. لوندن، إنغريد، "باي بال لوقف العمليات في تركيا بعد فقدان الترخيص، يؤثر على "مئات الآلاف"، TechCrunch، 31 مايو 2016،
https://techcrunch.com/2016/05/31/paypal-to-halt-operations-in-turkey-after-losing-license-impacts-hundreds-of-thousands/

22. بنك الاحتياطي الهندي، الإخطارات، "تخزين بيانات نظام الدفع"، 6 أبريل 2018،
https://www.rbi.org.in/scripts/NotificationUser.aspx?Mode=0&Id=11244

23. بنك الاحتياطي الهندي، الأسئلة المتداولة، "تخزين بيانات نظام الدفع"، 2018،
https://m.rbi.org.in/Scripts/FAQView.aspx?Id=130

24. باور، ماتياس، هوسوك لي ماكيياما، إريك فان دير ماريل وبيرت فيرشلد، "توطين البيانات في روسيا: عقوبة ذاتية"، المركز الأوروبي للاقتصاد السياسي الدولي (ECIPE)، موجز السياسات، 2015،
https://ecipe.org/wp-content/uploads/2015/06/Policy-Brief-062015_Fixed.pdf

25. أتكينسون، روبرت، ونايجل كوري، "تقديم ITIF إلى البنك المركزي البرازيلي بشأن الأمن السيبراني ومتطلبات معالجة البيانات"، مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والابتكار، 14 نوفمبر 2017،
https://itif.org/publications/2017/11/14/itif-filing-central-bank-brazil-cybersecurity-and-data-processing

26. للأمثلة، انظر بنك غانا، "قانون نظم وخدمات الدفع، 2019"، القانون رقم 987، 12 يونيو 2019،
https://www.bog.gov.gh/wp-content/uploads/2019/08/Payment-Systems-and-Services-Act-2019-Act-987-.pdf بيريز، سارة، "ماستركارد تعطى الموافقة على الاستعداد للدخول في سوق المدفوعات في الصين"، TechCrunch، 11 فبراير 2020،
https://techcrunch.com/2020/02/11/mastercard-given-approval-to-prepare-for-entry-into-chinas-payments-market/ بيكر ماكنزي، "فيتنام: الحد الأقصى المقترح لملكية الأجانب على شركات خدمات الدفع الوسيطة"، 29 نوفمبر 2019،
https://www.bakermckenzie.com/en/insight/publications/2019/11/foreign-ownership-intermediary-payment-services

27. مصرف غانا، "قانون نظم وخدمات الدفع، 2019"، المرجع السابق.

28. مصرف إندونيسيا، نظام الدفع، "تنظيم مصرف إندونيسيا رقم PBI/2017/19/8 على بوابة الدفع الوطنية"، المرجع السابق.

29. المنتدى الاقتصادي العالمي، "التصدي لتحديات الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية العالمية"، المرجع السابق.

30. منظمة التجارة العالمية، "الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، المادة السابعة عشرة: المعاملة الوطنية"،
https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats_01_e.htm#articleXVII

31. منظمة التجارة العالمية، "فهم الالتزامات في الخدمات المالية"، https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/21-fin_e.htm فعلى سبيل المثال، فإن التدبير الذي يحظر النقل الإلكتروني عبر الحدود للبيانات التي تشكل الخدمة المقدمة في خدمة ملتزمة (أي توفير ونقل المعلومات المالية وتجهيز البيانات المالية على النحو المشار إليه في الفقرة الفرعية 5 (أ -15) من المرفق المتعلق بالخدمات المالية) لا يتسق مع الالتزامات ذات الصلة بالوصول إلى الأسواق.

32. منظمة التجارة العالمية، المكسيك - التدابير التي تؤثر على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية: تقرير الفريق، WT/DS204/R، 2 نيسان/أبريل 2004، الفقرة 7-45.

33. منظمة التجارة العالمية، الولايات المتحدة - التدابير التي تؤثر على الإمداد عبر الحدود بخدمات القمار والرهان: تقرير الفريق، WT/DS285/R، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، الفقرة 6-281.

34. منظمة التجارة العالمية، الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات "المرفق المتعلق بالخدمات المالية، 5. التعاريف". وقد تناول نطاق هذه الخدمات من قبل لجنة تسوية المنازعات في حالة الصين - بعض التدابير التي تؤثر على خدمات الدفع الإلكتروني، والتي حددت القطاع بشكل عام.

35. رهناً بأحكام الاستثناء الواردة في الاتفاق.

36. توفير ونقل المعلومات المالية وتجهيز البيانات المالية على النحو المشار إليه في الفقرة الفرعية 5 (أ) '15' من المرفق المتعلق بالخدمات المالية.

37. كروسبي، دانيال، "تحليل تدابير توطين البيانات بموجب قواعد والتزامات التجارة في خدمات منظمة التجارة العالمية "، مبادرة E15 2016. انظر أيضاً توتهيل، ل. لي، "تدفقات البيانات عبر الحدود: ما هو دور القواعد التجارية؟" في Pierre Sauvé وروي مارتن (eds)، دليل الأبحاث حول التجارة في الخدمات، إدوارد إلغار، 2016.

38. منظمة التجارة العالمية، "المرفق المتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، ٥- الوصول إلى شبكات وخدمات نقل الاتصالات العامة واستخدامها"، التي تنص الفقرة 5 ج على ما يلي: "يكفل كل عضو أن موردي الخدمات لأي عضو آخر يجوز لهم استخدام شبكات وخدمات نقل الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة لنقل المعلومات داخل الحدود وعبرها، بما في ذلك الاتصالات داخل الشركات الخاصة بهؤلاء الموردين، وللنفاذ إلى المعلومات الواردة في قواعد البيانات أو التي تُخزن بطريقة أخرى في شكل مقروء آليا في إقليم أي عضو. وينبغي إخطار أي تدابير جديدة أو معدلة يتخذها أحد الأعضاء تؤثر تأثيراً كبيراً على هذا الاستخدام، وتخضع للتشاور، وفقاً لأحكام الاتفاق ذات الصلة".

39. ولا يشمل هذا الفصل المؤسسات المالية "أشخاصا مشمولين".

40. حكومة كندا، "النص الموحد لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ - الفصل 11 - الخدمات المالية، المرفق 11 - باء، الفرع باء: نقل المعلومات"، https://www.international.gc.ca/trade-commerce/trade-agreements-accords-commerciaux/agr-acc/tpp-ptp/text-texte/11.aspx?lang=eng

41. انظر المادتين 17-17 و17-18 من اتفاقية التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية، https://ustr.gov/sites/default/files/files/agreements/FTA/USMCA/Text/17-Financial-Services.pdf

42. المرجع نفسه، انظر المادتين 17-3-3 و17-5-1. 11- يتفق الطرفان على عدم تحديد عدد موردي خدمات الدفع الإلكتروني، أو الحد من قيمة المعاملات أو الأصول، أو تطبيق اختبارات الاحتياجات الاقتصادية، أو تقييد عدد الموظفين، أو الحد من أنواع الكيانات القانونية التي يمكن للشركات أن تقدم من خلالها خدمات الدفع الإلكتروني.

43. المرجع نفسه، انظر المادة 17-18.

44. المرجع نفسه.

45. المرجع نفسه؛ ابيك، تعزيز سياسة تمكينية وبيئة تنظيمية في ابيك استخدام الشركات للبيانات، الفصل 4: خدمات الدفع، المرجع المذكور. وعلاوة على ذلك، وحتى لو كانت لدى الجهات التنظيمية شواغل بشأن الوصول إلى البيانات، فقد وافقت البلدان على أن توفر للشركات المالية فرصة معقولة لإجراء تغييرات على نظمها في تكنولوجيا المعلومات (أي نقل تخزين البيانات من ولاية قضائية أو أخرى) دون أن تنقل البيانات بالضرورة إلى ولاية قضائية للجهة التنظيمية (مثل ولاية قضائية أخرى في بلد ثالث حيث تعرف الجهات التنظيمية أن لديها إمكانية الوصول المطلوبة).

46. وكان اعتماد مبادئ الورقة المرجعية من جانب أغلبية كبيرة من المشاركين في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية في عام 1997 - ولا يزال - أحد الإنجازات الرئيسية التي حققتها منظمة التجارة العالمية حتى الآن. وكانت هذه أول خطوة تتخذها البلدان لاتخاذ التزامات إضافية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وفي الوقت الذي كانت فيه اقتصادات كثيرة تنتقل من نموذج قائم على الاحتكار إلى نموذج قائم على السوق في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، أثبتت الورقة المرجعية أنها مفيدة في دعم النجاح في إدخال المنافسة وفي تمكين قطاع الاتصالات من النمو على أساس سليم. (10) انظر منظمة التجارة العالمية، "فريق التفاوض المعني بالاتصالات الأساسية"، ورقة مرجعية لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، 24 نيسان/أبريل 1996، https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/telecom_e/tel23_e.htm

47. انظر "النص الموحد لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ الفصل 11 - الخدمات المالية، المادة 11-7: الخدمات المالية الجديدة".

48. (10) السلطة النقدية في سنغافورة، "MAS ينشئ مجلس المدفوعات"، بيان صحفي، 2 أغسطس 2017.

49. البنك المركزي البرازيلي، "المدفوعات الفورية/الدائمة IP' المنتدى'،" https://www.bcb.gov.br/en/financialstability/

50. "المدفوعات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعد AEC" ، هونغ كونغ وشنغهاي المصرفية المحدودة، 2014، https://skm.hsbc.com.my/1/PA_ES_Content_Mgmt/content/website/commercial/cash_management/PDF_141107/5-Payments-in-ASEAN-post-AEC.pdf

51. المنتدى الاقتصادي العالمي، "رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرقمية"، 2018، https://www.weforum.org/projects/digita-asean

52. بنسون، كارول C.، وسكوت لوفتيسيس، التشغيل البيني في المدفوعات الإلكترونية: الدروس والفرص، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2012)، CGAP) https://www.cgap.org/sites/default/files/researches/documents/Interoperability_

53. سيث، شوبيت، "كيف يعمل نظام سويفت"، Investopedia، 11 فبراير 2020، https://www.investopedia.com/articles/personal-finance/050515/how-swift-system-works.asp

54. بنك التسويات الدولية (BIS)، تقرير عن واجهات برمجة الخدمات المصرفية والتطبيقات المفتوحة، نوفمبر 2019، https://www.bis.org/bcbs/publ/d486.pdf

55. ذا باي بيرز، تقرير الخدمات المصرفية المفتوحة 2019 - رؤى في المشهد المصرفي المفتوح العالمي، سبتمبر 2019، https://thepaypers.com/reports/the-open-banking-report-2019-insights-into-the-global-open-banking-landscape-2/r780814

56. مصرف التسويات الدولية، تقرير عن الواجهات المصرفية المفتوحة وبرمجة التطبيقات، المرجع السالف الذكر.

57. المرجع نفسه.

58. واستناداً إلى التقييم العالمي الذي قامت به فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن امتثال البلدان لتوصيات فرقة العمل لعام 2012 ومنهجية عام 2013؛ انظر تقييمات الجولة الرابعة، http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/4th-Round-Ratings.pdf

59. انظر التصنيفات الموحدة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ولا سيما فيما يتعلق بالتوصية 10 بشأن العناية الواجبة للعملاء، والتوصية 13 بشأن الخدمات المصرفية المراسلة، والتوصية 16 بشأن التحويلات البرقية، والنتيجة 4 الفورية بشأن تطبيق التدابير الوقائية من جانب الكيانات الخاضعة للتنظيم.

60. بنك التسويات الدولية (BIS)، مدفوعات التجزئة عبر الحدود، فبراير 2018، https://www.bis.org/cpmi/publ/d173.pdf

61. وزارة الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، "اتفاق شراكة الاقتصاد الرقمي بين سنغافورة وشيلي ونيوزيلندا، المادة 2-7: المدفوعات الإلكترونية"، 21 كانون الثاني/يناير 2020،

https://www.mfat.govt.nz/assets/FTAs-agreed-not-signed/DEPA/DEPA-Chile-New-Zealand-Singapore-21-Jan-2020-for-release.pdf

62. المرجع نفسه، ص 11.

63. روثويل، غراهام، "العالم الجديد الشجاع من الخدمات المصرفية المفتوحة في APAC: سنغافورة"، أكسنتشر، 27 سبتمبر 2018، https://bankingblog.accenture.com/brave-new-world-open-banking-apac-singapore

64. انظر القائمة الشاملة في سلطة النقد في سنغافورة، "سجل API الصناعة المالية"، 2020، https://www.mas.gov.sg/development/fintech/financial-industry-api-register

65. ثاكر، "خطط توطين البيانات في الهند يمكن أن تضر الشركات الناشئة الخاصة بها أكثر من غيرها"، المرجع السالف الذكر.

66. تشن، غريغ، وكزافييه فاز، "البيانات المفتوحة ومستقبل الأعمال المصرفية"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 23 أكتوبر 2019، https://www.cgap.org/blog/open-data-and-future-banking

67. بنك التسويات الدولية (BIS)، مدفوعات سريعة – تعزيز سرعة وتوافر مدفوعات التجزئة، نوفمبر 2016، https://www.bis.org/cpmi/publ/d154.pdf

68. حلول مالية، https://www.fisglobal.com/flavors-of-fast، 2019، Flavors of Fast; مقالة موجزة: "FIS: 54 قد قامت الدول بتفعيل أنظمة الدفع في الوقت الحقيقي"، 19 سبتمبر 2019، Finextra، https://www.finextra.com/pressarticle/79917/fis-54-countries-have-activated-real-time-payment-systems

69. 20022 [الموقع] "نهج توحيد موحد (منهجية، عملية، سجل) لاستخدامها في جميع المبادرات المعايير المالية", https://www.iso20022.org/

70. راجع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، "ISO 8583-1:2003(en)" لمزيد من المعلومات، https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:8583:-1:en

71. المنتدى الاقتصادي العالمي، "تحالف المدفوعات الإلكترونية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا: ورقة توصية المدفوعات الإلكترونية"، مبادرة الرابطة الرقمية، 2019، https://weforum.ent.box.com/v/epaymentsrecommendationpaper

72. رشيد، ناحا، وستيفان ستاشن، "فتح الإدماج المالي باستخدام أنظمة المعلومات المالية التي تم التحقق منها قياساً بالبيانات الحيوية"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 26 يوليو 2016، http://www.cgap.org/blog/unlocking-financial-inclusion-using-biometrically-verified-sims

73. التحالف من أجل الشمول المالي (AFI)، ابتكارات KYC، الشمول المالي والنزاهة في بلدان مختارة من أعضاء AFI، 2019، https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2019-03/KYC-Innovations-Financial-Inclusion-Integrity-Selected-AFI-Member-Countries.pdf

74. الهيئة النقدية في سنغافورة، "سنغافورة وكينيا تقيمان التعاون على تطوير البنية التحتية الرقمية في مهرجان التكنولوجيا المالية الأفريقي الآسيوي الافتتاحي"، بيان صحفي، 17 يوليو 2019، https://www.mas.gov.sg/news/media-releases/2019/singapore-and-kenya-establish-fintech-cooperation-at-inaugural-afro-asia-fintech-festival

75. هوتا، A.P.، "أمة واحدة، تحت الرمز: كيف تقود الهند الطريق في التشغيل المتبادل لرمز الاستجابة السريعة للمدفوعات"، مجلة تايم الاقتصادية 8 أكتوبر 2017، https://economictimes.indiatimes.com/industry/banking/finance/banking/one-nation-under-code-how-india-leads-the-way-in-the-interoperability-of-qr-code-for-payments/articleshow/60986772.cms

76. المنتدى الاقتصادي العالمي، "تحالف المدفوعات الإلكترونية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا: ورقة توصية المدفوعات الإلكترونية"، المرجع السابق.

77. رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، مخطط الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025، 2015، https://www.asean.org/storage/2016/03/AECBP_2025r_FINAL.pdf

78. المنتدى الاقتصادي العالمي، "تحالف المدفوعات الإلكترونية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا: ورقة توصية المدفوعات الإلكترونية"، المرجع السابق، الصفحة 6.

79. انظر مصرف التسويات الدولية، "الابتكار والتكنولوجيا المالية: مستقبل الخدمات المصرفية المركزية يرتبط ارتباطا وثيقا بالابتكار"، https://www.bis.org/topic/fintech.htm [موقع] https://www.emvco.com/ .

80. برايس ووترهاوس كوبرز ، "سلسلة الاستخبارات الاستهلاكية : http://protect.me/ سبتمبر 2017 https://www.pwc.com/us/en/advisory-services/publications/consumer-intelligence-series/protect-me/cis-protect-me-findings.pdf

81."بريكاتا" 10 إحصائيات تلخص حالة الأمن السيبراني في الخدمات المالية"، شارع الأمن، 12 نوفمبر 2019، https://securityboulevard.com/2019/11/10-statistics-that-summarize-the-state-of-cyber-security-in-financial-services/

82. لويس، جيمس، الأثر الاقتصادي للجريمة السيبرانية – لا تباطؤ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS)، 21 فبراير 2018، https://www.csis.org/analysis/economic-impact-cybercrime

83. مازارز، "مسح التجارة الإلكترونية العالمي 2017"، 2017، https://www.mazars.com/Home/News-and-Insights/Our-publications/

84. النظام العالمي للاتصالات المتنقلة جمعية (GSMA)، "الاقتصاد المتنقل 2020"، مارس 2020، https://www.gsma.com/r/mobileeconomy/

85. تشابمان، توم، "يمكن أن يؤدي الخداع المستهدف إلى تمكين هجمات الإرهاب الإلكتروني ضد الولايات المتحدة"، تيك كرانش، 27 مارس 2015، https://techcrunch.com/2015/03/27/spear-phishing-could-enable-cyberterrorism-attacks-against-the-u-s/

86. باركر، إيان، "تكلفة خرق بيانات المؤسسة ترتفع إلى 1.41 مليون دولار"، بيتانيوز، 1 أكتوبر 2019، https://betanews.com/2019/10/01/enterprise-data-breach-cost/

87. مركز ستانفورد لدراسات طول العمر، مؤسسة FINRA لتعليم المستثمرين ومعهد BBB ل Marketplace Trust، المعرضين لعمليات الاحتيال - ما الذي يفصل الضحايا عن غير الضحايا؟، 2019 ، http://longevity.stanford.edu/wp-content/uploads/2019/09/ScamTrackerIssueBrief-ExposedToScamsReducedFile.pdf

88. معهد بونمون، 2018 حالة الأمن السيبراني في الشركات الصغيرة والمتوسطة، 2018، https://www.keepersecurity.com/assets/pdf/Keeper-2018-Ponemon-Report.pdf

89. مكتب مجلس الوزراء في المملكة المتحدة، "الحد الأدنى لمعايير الأمن السيبراني"، 25 حزيران/يونيو 2018، https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/719067/25062018_Minimum_Cyber_Security_Standard_gov.uk__3_.pdf

90. مولينويفو، مارتن، وسايمون غايار، "التجارة، والبيانات عبر الحدود، والحدود التنظيمية التالية: إنفاذ القانون ومتطلبات توطين البيانات"، مجموعة البنك الدولي، 2018، http://documents.worldbank.org/curated/en/903261543589829872/Trade-Cross-Border-Data-and-the-Next-Regulatory-Frontier-Law-Enforcement-and-Data-Localization-Requirements

91. المرجع نفسه.

92. مجلس فحص المؤسسات المالية الاتحادية (FFIEC)، "نظم دفع التجزئة إدارة المخاطر"، https://ithandbook.ffiec.gov/it-booklets/retail-payment-systems/retail-payment-systems-risk-management.aspx دليل فحص أنظمة الدفع بالتجزئة، 2016، https://ithandbook.ffiec.gov/media/274860/ffiec_itbooklet_retailpaymentsystems.pdf

93. بنك التسويات الدولية، الاستجابات السياسية للتكنولوجيا المالية: نظرة عامة شاملة لعدة بلدان، رؤى معهد الاستقرار المالي (FSI) حول تنفيذ السياسات رقم 23، يناير 2020، https://www.bis.org/fsi/publ/insights23.pdf

94. المرجع نفسه.

95. السلطة النقدية في سنغافورة، "اتفاقات التعاون في مجال التكنولوجيا المالية"، شباط/فبراير 2020، https://www.mas.gov.sg/development/fintech/fintech-cooperation-agreements

96. سلطة النقد في هونغ كونغ، "التعاون في مجال التكنولوجيا المالية بين سلطة النقد في هونغ كونغ والسلطة النقدية في سنغافورة"، بيان صحفي، 25 أكتوبر 2017، https://www.hkma.gov.hk/eng/news-and-media/press-releases/2017/10/20171025-4

97. المرجع نفسه؛ اقتبس من نورمان تشان، الرئيس التنفيذي لشركة HKMA.

98. الشبكة العالمية للابتكار المالي، 2019، https://www.thegfin.com/about

99. شبكة الابتكار المالي العالمية، "أعضائنا"، فبراير 2020، https://www.thegfin.com/members

100. وشملت هذه الشركات توزيع لحساب الشركات (DACX) اتي لديها قدرات الدفع، والتي تم قبولها كواحدة من الشركات الثماني التي تم اختيارها للريادة. انظر GFiN، اختبار عبر الحدود: الدروس المستفادة، يناير 2020، https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2020/01/GFIN-CBT-Pilot-lessons-Learned-publication.pdf

101. شبكة الابتكار المالي العالمية، "خلاصة GFiN التنظيمية"، فبراير 2020، https://www.thegfin.com/compendium-1

102. الشبكة العالمية للابتكار المالي، الاختبار عبر الحدود: الدروس المستفادة، المرجع السابق.

103. انظر بنك التسويات الدولية، "مبادئ البنية التحتية للسوق المالية (المبادئ المتعلقة بالهياكل الأساسية للأسواق المالية)"، فبراير 2020، https://www.bis.org/cpmi/info_pfmi.htm

104. سيدلي أوستن للمحاماة، ، "فترة تنفيذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما بعدها: النقاط الرئيسية لقطاع المدفوعات"، 28 يناير 2020، https://www.sidley.com/en/insights/newsupdates/2020/01/brexit-implementation-period-and-beyond_key-points-for-the-payments-sector

105. ديجالاكي، إيليني، "المشرعون في المملكة المتحدة يتطلعون إلى جواز سفر ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي خارج أوروبا" بيزنس انسايدر، 28 يناير 2019، https://www.businessinsider.com/uk-treasury-eyes-post-brexit-financial-service-passporting-2019-1

إن المحفل الاقتصادي العالمي، الملتزم بتحسين حالة العالم، هو المنظمة الدولية للتعاون بين القطاعين العام والخاص.

ويشرك المنتدى كبار قادة المجتمع السياسيين ورجال الأعمال وغيرهم من القيادات في صياغة جداول الأعمال العالمية والإقليمية والصناعية.

مصدر الدراسة

Connecting Digital Economies: Policy Recommendations for Cross-Border Payments